ثوابت ومتغيرات الحوزة العلمية

(٢)

معالم التطوير في الحوزة العلمية

د. جعفر الباقري

يمكن أن نجمل أهم معالم التطوير في كيان الحوزة العلمية ضمن المنهجية التالية:

١ ـ الوضع الدراسي.

٢ ـ الوضع الإداري والمالي.

الوضع الدراسي

تتكيف طبيعة المناهج الدراسية بشكل عام مع نوعية الأهداف التي تتحرك مفردات هذه المناهج باتجاه تحقيقها وبلوغها، وتتوزع على المراحل المختلفة على النحو الذي يضمن الارتقاء بالدارسين في طريق الاقتراب من تلك الأهداف بشكل تدريجي تصاعدي.

ومما لا يخفى أنّ الهدف الأساسي الذي تتجه نحوه مناهج الدراسات الدينية في الحوزة العلمية هو عبارة عن الوصول إلى معرفة الأحكام الشرعية المراد للمكلف امتثالها والجري عليها، وهذا يعني التخصص في علم الفقه الذي يشغل موقع القمة بالنسبة لبقية العلوم الإسلامية المتداولة في هذه الحوزة العريقة.

تأسيساً على هذا فإن المنهج المتبع في الحوزة العلمية يسير بالطالب نحو هذه الغاية، ويتوزع على المراحل متصاعداً به نحو بلوغها.

فيبتدئ المنهج بدراسة مجموعة من العلوم الأولية التي تساهم في تأسيس قاعدة علمية متينة في ذهن الطالب تتيح له الاطلاع على مختلف العلوم الإنسانية بشكل مجمل، وتمكّنه من فهم واستيعاب مناهج المراحل اللاحقة، وتُسمى هذه المرحلة بمرحلة المقدمات، وهي تضم النحو، والصرف، والبلاغة، والمنطق، ودروساً مبسطة في الأحكام الشرعية الفقهية.

وتنتهي هذه المناهج بالدراسات التخصصية

العليا المسماة بالبحث الخارج، والتي يتفرغ الطالب خلالها لتناول علمي الفقه والأصول بطريقة معمَّقة ومستوعبة، وعندها يبدأ بالاقتراب من مزاولة عملية استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

ولا تعتمد الدراسة في هذه المرحلة على منهج كتابي معيّن، وإنما تبوّب مطالبها على أساس الأسلوب الذي يرتئيه الأستاذ، ويجمع فيه بين المطالب المدوّنة والآراء القديمة من جهة، وبين ما تتوصل إليه قريحته من مضامين إبداعية حديثة من جهة أخرى، فينتهي إلى صياغات تلفيقية أو مبتكرة أكثر تطوراً مما هو موجود في المراحل السابقة غالباً.

وبهذا تبقى روح البحث والتعمق والتجديد قائمة ومحفوظة في هذه المنازلات الفقهية والأصولية المتكررة، والتي تقوم على أساس فتح باب التعايش على مصراعيه، مع الاحتفاظ بأسلوب الحوار الهادئ، والاحترام الفائق للأشخاص والآراء مهما كان لونها أو وزنها أو قيمتها.

ويقع بين هذه المرحلة العليا وبين مرحلة المقدمات مرحلة وسطية تضم عدداً من الدروس التخصصية المركزة والمكملة لما تناوله الطالب في مرحلة المقدمات، ولكن بصورة أكثر شمولاً وعمقاً، حيث يتأهل الطالب بعد اجتيازها للدخول في أعلى مرحلة دراسية وهي مرحلة البحث الخارج.

تشتمل هذه المرحلة على مناهج تكميلية في علم الفقه تتصف بمسحة استدلالية بدرجة أولية، ثم تأخذ بالتعمق أكثر في خطوة لاحقة، وضمن المرحلة نفسها. وتشتمل كذلك على دروس في علم أصول الفقه وعلم الفلسفة، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة السطوح.

وفي الحقيقة، فإنّ هذه المناهج الطولية تُعَدّ حلقات لسلسلة مترابطة يكمل بعضُها الآخر، ولا يتحقق إدراك الغاية المطلوبة منها إلا عن طريق إتمامها وإتقانها جميعاً على صعيد واحد.

وبما أن بعض طلبة العلوم الدينية يكتشف من نفسه بعد الخوض في هذه المراحل من أنه لا يستطيع مواصلة الطريق وإدراك الغاية المرسومة لهذه المناهج، فإنه يقف عند بعض المراحل الوسطية، ويكتفي بما حصل عليه من علوم عامة، ويتجه نحو أغراض تطبيقية مختلفة كالتبليغ والإرشاد أو التأليف أو الإدارة.. أو غير ذلك من الممارسات الاجتماعية المتاحة.

وأما في مرحلة البحث الخارج فيتمكن مجموعة من ذوي الاستعدادات اللائقة والمواهب المتميزة من شق طريقهم في الارتقاء نحو ممارسة عملية استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، والهيمنة على المطالب الأصولية إلى الدرجة التي تؤهلهم لارتقاء هذا الموقع المرموق، واكتساب هذه الملكة والقابلية، فيبلغوا بذلك درجة الاجتهاد.

فالاجتهاد إذن هو غاية الشوط ونهاية الخط الذي تتجه نحوه المفردات الدراسية القائمة في الحوزة العلمية والأساس الذي يتم في ضوئه منهجة وبرمجة هذه الدروس، وتوزيعها على المراحل المتعاقبة.

▣ الاجتهاد هو غاية الشوط ونهاية الخط الذي تتجه نحوه المفردات الدراسية القائمة في الحوزة العلمية والأساس الذي يتم في ضوئه منهجة وبرمجة هذه الدروس، وتوزيعها على المراحل المتعاقبة.

▣ إن الاجتهاد بحد ذاته وبقطع النظر عن لوازمه لا يشكل جوهر الأهداف التي تنتهي عندها طموحات الدارسين، ولا يمثل بمفرده خاصية تغييرية إذا ما جُرِّدَ عن آثاره ومعطياته، لأنه يمثل في حقيقته المنظورة من قبل الشريعة حالة اجتماعية حية تتجسد داخل المجتمع وتتفاعل فيه بحيوية وموضوعية، وتلبّي حاجاته الأساسية في ضوء القيم الإسلامية والالتزامات الشرعية، وهو بهذا المعنى واجب كفائي يضمن حفظ الشريعة وديمومة نهجها، وصيانة حقائقها.

كما أن مرتبة الاجتهاد هي المرحلة التي تتمخض عنها القيادة الإسلامية المؤهلة والمتمثلة بشخصية المرجع الديني الذي «هو الإنسان الذي اكتسب من خلال جهد بشري ومعاناة طويلة الأمد استيعاباً حياً وشاملاً ومتحركاً للإسلام ومصادره، وورعاً معمقاً يروّض نفسه عليه، فيصبح قوة تتحكم في كل وجوده وسلوكه، ووعياً إسلامياً رشيداً على الواقع، وما يزخر به من ظروف وملابسات ليكون شهيداً عليه»[1].

ولا يخفى أن الاجتهاد بحد ذاته وبقطع النظر عن لوازمه لا يشكل جوهر الأهداف التي تنتهي عندها طموحات الدارسين، ولا يمثل بمفرده خاصية تغييرية إذا ما جُرِّدَ عن آثاره ومعطياته، لأنه يمثل في حقيقته المنظورة من قبل الشريعة حالة اجتماعية حية تتجسد داخل المجتمع وتتفاعل فيه بحيوية وموضوعية، وتلبّي حاجاته الأساسية في ضوء القيم الإسلامية والالتزامات الشرعية، وهو بهذا المعنى واجب كفائي يضمن حفظ الشريعة وديمومة نهجها، وصيانة حقائقها.

ومن خلال معرفة إجمالية لطبيعة المراحل الدراسية في الحوزة العلمية وللغايات التي تصب فيها روافد هذه المناهج، نستطيع أن نتبين معالم التطوير في المنهج الدراسي من خلال النقاط التالية:

أ ـ صياغة المناهج الدراسية وتجديدها

علما الفقه والأصول هما الدرسان الأساسيان اللذان يسيران مع طالب العلوم الدينية

طـيلة وجـوده فـي الحـوزة العـلمية، وتـتوزع دراستهما على المراحل المختلفة بصورة تـضمن السير التدريجي المتصاعد في تلقيهما وهضمهما، فيبدأ تناولهما بشكل أولي ومبسّط في المراحـل الأولى ثم يبدأ بالتعمق إلى أن يتفرغ لهما الطالب في مرحلة البحث الخارج، وبعد أن يكون قد ألمّ بعموم المعارف والعلوم التي تسـاهم فـي إتـاحة التخصص في هـذين العـلمين، وتـطوّر فـهمهما لديه.

وفـــي الواقـــع إن الغـــاية الرئـيسية تـتعلق بالتخصص في الفقه إذ «إن علم الفـقه الذي هـو بمعنى اسـتنباط الأحكـام الفـرعية مـن الأدلة التفصيلية هو أساس الحوزات العلمية»[٢].

وأما علم الأصول فإنما يُـدرس مـن أجـل تحقيق هذه الغاية والوصول إليها، لأنّه يزوّد الفقيه بالقوانين العامة التي تتوقف عليها عملية استنباط الأحكـــام الشـرعية، مـن خـلال تـطبيق تـلك النظريات الكلية على الأدلة التفصيلية الجـزئية، وبالتالي انـتزاع الصـياغات النـهائية للـتكاليف الإلهـــية، والوظـــائف العـملية المـعبّر عـنها بـ «الفتاوى الشرعية».

وهكذا يبدو التلاحق جلياً بـين العـلمين، فـ «علم الأصول» يمثل النظرية و«علم الفقه» يمثل التطبيق، وكل منهما يفرض على صاحبه المواكبة والاســـتجابة مـــن حـــيث العـــمق والتـجديد والاستيعاب.

ولهذا نلاحظ التطور الكبير الذي شهده عـلم أصول الفقه خلال القرن الأخير على أيدي كبار علماء هذا الكيان، والاتساع المتميز في البحوث الأصـــولية نـتيجة الإلحـاحات الشـديدة التـي يفرضها علم الفقه على علم الأصول، من خلال سـعة المـــوارد التـــطبيقية، وكـــثرة الإثـارات المـــتجددة، التـــي يـــحتّمها الواقـــع وتـــمليها الضرورات.

وقد احتلت بعض المناهج الدراسية المتعلقة بهذين العلمين، أو بما يمهّد لهما نحواً من القداسة والإجلال مـن قـبل الأسـاتذة والدارسـين فـي الحوزة العلمية لمدة زمنية طويلة، مع أن أغلب هذه المناهج ـ وخصوصاً الرئيسية منها ـ قد دوِّن قبل أكثر من نصف قرن من الزمان، بل قد يـمتد تدوين بعضها إلى ما يقارب السبعة قرون.

ولم يكن هذا الاختيار لهذه المناهج الدراسية عفوياً في حينه، بل كان ناتجاً عن خـصوصيات علمية وموضوعية متميزة انفردت بها هذه الكتب من قبيل دقة عـباراتـها، واخـتصار مـضامينها، واستيعاب مـوضوعاتها، والإبـداعـات العـلمية الجديدة التي جاءت بها، ولذا تم إقرارها من قبل الهـيئات العـليا المشـرفة عـلى كـيان الحـوزة العلمية، واستمر طلاب العلوم الدينية في تعاطيها طيلة هذه السنين الطويلة بدأب وعناء! وكـانت هي المناهج المنفردة في ساحة العلم بلا منازع أو منافس أو بديل.

ومع هذا فإن الملاحظ يـرى أن هـناك مـيزة غالبة اتصفت بها هـذه المـناهج، وسـمة بـارزة غلبت عـليها، وهـي صـفة الاخـتصار الشـديد للمطالب، والاقتضاب المتناهي في التـعبير عـن المقاصد.. مما جعل لغتها قريبة من لغة الرمـوز، حيث المصطلحات المعقدة، والعبائر المـقتضبة،

والمطالب الموجزة، فأصبحت كتباً تخصصية محضة، يصرف الطالب ـ غالباً ـ في فك عباراتها، وحلّ رموزها، وبسط مجملها، ما لا يصرفه في فهم أصل مطالبها ومداليلها، بل قد يرتبك في كثير من الأحيان أصل المطلب ويخفى لبُّ البيان بسبب هذا التشويش والغموض الذي يكتنف العبائر المعربة عنه.

وقد تكون هذه الطريقة من البيان هي اللغة السائدة في ذلك الوقت الذي دونت فيه هذه الكتب، فكانت منسجمة مع الوضع القائم آنذاك، على أنّا نقطع بأنّ أغلب هذه المناهج، وخصوصاً الكتب الثلاثة التي تعتبر المحور الأساسي للدراسات العلمية في الحوزة العلمية وهي: «المكاسب والرسائل والكفاية»[٣].. لم تدوّن على أساس أنها كتب دراسية ومناهج تعليمية، بل هي مما جادت به قرائح كبار مفكري الطائفة وأقلامهم السيّالة، فسطّروا أسرار علومهم وأودعوها في هذه الكتب بلغتهم الشخصية الخاصة ببعضهم مع بعض، ولم يُقصد به المبتدئون وطلاب العلوم الدينية من قريب أو بعيد.

يقول السيد الشهيد محمد باقر الصدر:

«إنّ هذه الكتب ـ يقصد رحمه‌الله المعالم والرسائل والكفاية ـ لم تؤلف من قبل أصحابها لهذا الهدف ـ أي هدف التعليم ـ وإنما أُلّفت لكي تعبّر عن آراء المؤلف وأفكاره في المسائل الأصولية المختلفة... ومن أجل ذلك كانت الكتب الدراسية المتقدمة الذكر غير صالحة للقيام بهذا الدور، على جلالة قدرها العلمي، لأنّها ألّفت للعلماء والناجزين لا للمبتدئين والسائرين»[٤].

بل لو افترضنا ـ مع ذلك ـ أنّها كانت كتباً دراسية ومناهج تعليمية، وأنها وضعت لأجل هذه الغاية.. فإنّه لا بد أن تكون قد رُسمت لمطالبها غاية زمانية معيّنة تنتهي إليها، ولا يمكن أن تسري وتستمر مع الزمن مهما امتد وتطاول واستجد.

وما دمنا نتفق على أننا نسير في طريق العلم ونسلك سبيله، فلابد أن نتفق أيضاً على أنّ العلم يرفض الجمود والانغلاق ويدعو إلى التجديد والانفتاح، وإلّا لما كان علماً.

من هنا فإنّ لغة هذا العصر، وأسس التفكير المنطقي السليم تأبى أن تتماشى مع هذه المناهج القديمة إلى ما لا نهاية، لا لأنّها تتقاطع مع محتوياتها ومؤلفيها على ما يفهمه البعض ـ وللأسف ـ بل لأنّها تشجب حالة الجمود على مضامينها القديمة، والتحجيم لكل الطاقات الصاعدة الأخرى، والاستهانة بأهل الفضل والعلم والإبداع الذين يجود بهم الدهر في كل وقتٍ وزمان. هذا من جانب، ومن جانب آخر تعلن رفضها للغة الرمزية المعقدة التي كتبت بها.

«فإنّ الكتب الدراسية الأصولية القائمة فعلاً لا تحتوي على الصعوبة والتعقيد في الجانب المعنوي والفكري فقط، بل إنّها تشتمل على الصعوبة والتعقيد في الجانب اللفظي والتعبيري أيضاً، ولهذا تجد عادة أنّ المدرّس حتى بعد أن يشرح الفكرة للطالب تظل العبارة مستعصية على الفهم، ويحس الطالب بالحاجة إلى عون الأستاذ في سبيل تطبيق تلك الفكرة

على العبارة جملة فجملة، وليس ذلك إلّا لأنّ العبارة قد طُعمت بشيء من الألغاز، إما لإيجازها أو للالتواء في صياغتها، أو لكلا الأمرين، بينما الكتب الدراسية التي تسير عليها مناهج الدراسة في العالم اليوم لا تحتوي على هذه الصعوبة لأنّ العبارة فيها وافية»[٥].

إنّ هذه الطريقة المعقدة التي اعتمدت لغة الرموز والألغاز والمصطلحات البعيدة عن الذوق العرفي في طريقة عرض المطالب والأفكار أدّت إلى بروز مشكلة خطيرة جداً على مستوى استنباط الأحكام الشرعية.. تلك المشكلة تتمثل بفقدان الحس والفهم العرفي في طريقة التعامل مع نصوص الشريعة الإسلامية من قبل الذهنية المستنبطة للأحكام، وذلك لأن ذهنية الدارس للمناهج العلمية في الحوزة العلمية والمتعاطي لها لأمد طويل.. قد أصبحت محتشدة ومملوءة بالمصطلحات العلمية والفلسفية المعقدة، ومغرقة في التشقيقات العقلية والدقة المتناهية، حتى بالنسبة لأوضح المفاهيم وأكثرها بداهة وضرورة، الأمر الذي لم يترك في حيز هذه الذهنية مساحة خالية من هذه التعقيدات والإشكالات التجزيئية، فيتم التعامل مع كلام الشريعة بهذا اللون من التلقي المقترن بهذه التراكمات السابقة، في حين أن مخاطبات الشريعة إنما كانت مع أناس بسطاء لم يكونوا يمتازون بهذا القدر من النبوغ الذهني والتألق العقلي، ومع ذلك فإنهم مشمولون بهذه الخطابات والأحكام، وهي موجهة أساساً لهم وبلغتهم وفهمهم العرفي العام.

تناول العلامة محمد حسين فضل الله هذه الظاهرة وذكر أبعادها في قلمه المبدع حيث يقول:

«ولعلّ هذا الخلط الذهني بين اللغوي العرفي وبين المصطلح العلمي الفلسفي هو الذي أوجب الارتباك في فهم الكتاب والسنة من قبل بعض العلماء المدققين المحققين من الفقهاء الفلاسفة فانحرفوا في فهمهم عن المنهج السليم لأنّ ذهنيتهم فقدت صفاء الإحساس بالعفوية اللغوية التي كان يعيشها الناس الذين وجهت إليهم الخطابات في الكتاب والسنة في مرحلة الدعوة الأولى...

وقد لاحظنا البعض من هؤلاء الفقهاء يناقشون المعنى تماماً كما يتحدثون عن خطوط هندسية من دون أن يلاحظوا ارتكاز الألفاظ على أساس الظهور»[٦].

إنّ التعليم أصبح اليوم خاضعاً لظروف جديدة تختلف تمام الاختلاف عن ذلك الواقع الذي كان يعيشه طلبة العلوم الدينية في الحوزة العلمية قبل قرن من الزمان أو أكثر، فدخلت في مجال التعليم أساليب فنية تخصصية مدروسة وعوامل إبداعية حديثة لا يمكن تجاهلها أو الإعراض عنها بحالٍ من الأحوال.

أضف إلى ذلك أنّ من غير المعقول أن نتجاهل الخبرة الطويلة التي اكتسبها كل من علم الفقه وعلم الأصول خلال الفترة الواقعة بعد تدوين هذه المناهج، وأن نغض الطرف عن المصطلحات العلمية الجديدة التي استُخدمت خلال هذه الفترة ولا نطعّم بها المادة التي يتهيأ الطالب من خلال

تناولها للدراسات العليا، ونحرمه من التعرف عليها والإلمام بها قبل تلك المرحلة المتقدمة.

«فقد حصل علم الأصول بعد الرسائل والكفاية على خبرة مئة سنة تقريباً من البحث والتحقيق على يد أجيال متعاقبة من العلماء المجددين، وخبرة ما يقارب مئة سنة من البحث العلمي الأصولي، جديرة بأن تأتي بأفكار جديدة كثيرة، وتطور طريقة البحث في جملة من المسائل، وتستحدث مصطلحات لم تكن، تبعاً لما تتكون من مسائل ومبانٍ»[٧].

وبهذا يحدث ما يصطلح عليه السيد الشهيد محمد باقر الصدر بـ «الفاصل المعنوي» بين دروس السطوح الوسطية ودروس الخارج العليا، إذ إن الطالب يدرس في مرحلة السطح منهجاً قد مرّ عليه ما يقارب القرن من الزمان بينما يتناول في البحث الخارج حصيلة ما استجد وابتكر خلال هذا القرن، فتحدث له صدمة عنيفة في التلقي، ويفاجأ بمطالب حديثة معمقة لم تكن قد مرّت عليه أولياتها أو امتلك عنها أيّ تصور يُذكر.

«فالطالب لكي يتسلسل من كتب السطح إلى درس الخارج كأنه يكلّف بطفرة، وبأن يقطع بلحظة مسافة لم يقطعها علم الأصول خلال تطوره التدريجي إلّا في مئة عام»[٨].

إن الحوزة العلمية كانت قائمة وممتدة في المجتمع تمارس دورها بكل فاعلية وقوة قبل أن تؤلّف هذه الكتب، وإن كيان هذه الحوزة وأساسها لم يكن ليتقوّم بكتاب معيّن، أو فكرة معيّنة، أو شخص معيّن، أو دولة أو قومية أو غير ذلك من الحدود والآفاق الضيقة، بل هو متقوّم بالارتكاز الروحي، والبناء العلمي، والخط الفكري الذي يتحكم بمجريات الأمور في كيان الحوزة العلمية والذي ورثته عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، فهيمن على واقعها، ومنحها الشرعية، وأكسبها دور القيادة وإدارة أمور المجتمع وشؤون الأمة على مرّ التاريخ.

وفي الوقت الذي دونت فيه هذه الكتب والمناهج الدراسية حدثت نقلة نوعية في تاريخ الحوزة العلمية، وأعطت هذه المدونات بما تشتمل عليه من معارف وعلوم زخماً كبيراً للتيار العلمي آنذاك، إلا أن هذا لا يعني كمالها وعصمتها من العيوب والأخطاء بشكل مطلق، ولا يعني أيضاً أنّها امتلكت قابلية السراية والامتداد إلى كل المقاطع الزمنية التي تتخطاها الحوزة العلمية بجدارة وقوة وثبات، فإنّ:

«هذه الكتب في الحوزات ليست أزلية ولا يصحّ القول بأنّ الكتب الثلاثة (الرسائل والمكاسب والكفاية) ليس لها نهاية.. كلا، فكتاب (الرسائل) لم يكن موجوداً في يوم من الأيام، وكذا كتاب (المكاسب)، ولكنّ عالماً مثل الشيخ[٩] كتبهما، كما أن كتاب الكفاية لم يكن موجوداً أيضاً فجاء عالم مثل الآخوند وكتب ذلك».

كما «لاينبغي أن نتصور أنّ الدراسة لابد أن تتمحور على هذه الكتب، بل يجب أن نشخّص عيوب هذه الكتب، ونوفّر للطالب كتاباً لا عيب فيه»[١٠].

وفي مقام الموازنة مع الرأي الذي ينكر

مرحلية علم الأصول في فهم الأحكام الشرعية، وبيان أن المناهج الموجودة ما هي إلا وسيلة لحصول ملكة الاستنباط وليس لها أي قدسية بحد ذاتها وبقطع النظر عن هذه الغاية.. يقول الإمام الخميني:

«إنّ الشخص الذي يتصور أنّ مسائل أصول الفقه الموجودة مثلاً في بعض الكتب كالقوانين والفصول ورسائل الشيخ الأنصاري مؤثرة في فهم الأحكام يكون قد لزم جانب التفريط أيضاً»[١١].

وهناك نقطة ضرورية أخرى من المهم الإشارة إليها في مقام البحث حول صياغة المناهج الدراسية وتجديدها. إذ إضافة إلى ما مرّ معنا من أنّ المناهج القديمة تشتمل على لغة معقدة ومقتضبة إلى درجة الإخلال بأصل المعنى، وأن هناك نظريات وآراء جديدة في مجال الفقه والأصول والعلوم الأخرى قد ظهرت بعد تدوين هذه الكتب.. إضافة إلى كل هذا نرى أن هناك إغراقاً واضحاً في استعراض المضامين الأصولية على الخصوص، والمضامين العلمية الأخرى في المناهج السائدة في الحوزة العلمية بشكل عام.

والإغراق بحد ذاته ليس أمراً سلبياً فيما لو كان في مجاله الخاص، وفي الموارد التي تساهم في تقريب الطالب من غايات العلم وأهدافه.

إلا أن الإغراق يأخذ طابع السلبية ويحمل عنوان الرفض فيما لو كانت حصيلته الابتعاد عن غاية العلم وتضييع العمر والوقت من دون فائدة تذكر، وهو بصورته هذه يتقاطع بشكل كامل مع الدقة والعمق، وإن شاء بعضٌ تسميته بذلك، وإضفاء هذه الصفة عليه.

والحديث حول هذه النقطة يجرّنا إلى الصعود نحو الأهداف النهائية لدراسة المناهج العلمية في كيان الحوزة العلمية ومقدار ما ينفع الطالب من هذه المناهج لتحقيق هذه الغاية.

ومن المعروف أن السير العلمي في هذا الكيان يتجه بطلبة العلوم الدينية في الخطوط الطبيعية العامة نحو الفقاهة والاجتهاد، وتحصيل القدرة على استنباط الأحكام الشرعية... وإذا ما ألقينا نظرة عامة على هذه المناهج نلاحظ أن علم الفقه هو عمدة هذه المناهج والعلوم، ويليه في ذلك علم الأصول باعتباره العلم الذي يتكفل بتهيئة القواعد العامة والعناصر المشتركة لعملية الاستنباط، وأما بقية العلوم الأخرى فإنها تقوم بتمهيد السبيل لهذين العلمين، وتدرس في هذه الحوزة من أجل حصول الإحاطة الشمولية والهيمنة الكاملة على هذين العلمين الغزيرين.

وكل واحد من هذه العلوم بما في ذلك علم الأصول له حدود علمية وعرفية معيّنة يمكن أن تتحقق في ظلها الغاية المذكورة، ولكن الملاحظ أن هذه المناهج أخذت بالابتعاد عن جادة السير في طريق الاستنباط، وأخذت تنحو منحى الإغراق المعمق في بسط المطالب ومناقشة الآراء واستيفاء الأدلة والشوارد والأخذ والرد في المحاججات، وكأن المفترض في طالب العلوم الدينية أن يكون متخصصاً في كل هذه المعارف والعلوم، وأنه لابد أن يخوض فيها جميعاً إلى مستوى الاستيعاب الكامل لكل جزئياتها، مع أن

كثيراً من هذه الاستفاضات والترهلات أمور زائدة على الملاك المفترض، ولا حاجة لتناول طالب العلوم الدينية لها بهذه الشمولية والسعة غير تضييع الوقت والابتعاد عن تحقيق الغاية زمنياً.

▣ إنّ من غير المعقول أن نتجاهل الخبرة الطويلة التي اكتسبها كل من علم الفقه وعلم الأصول خلال الفترة الواقعة بعد تدوين هذه المناهج، وأن نغض الطرف عن المصطلحات العلمية الجديدة التي استُخدمت خلال هذه الفترة ولا نطعّم بها المادة التي يتهيأ الطالب من خلال تناولها للدراسات العليا.

▣ إن المناهج التي يُفترض أن تكون بديلة للمناهج القائمة في الحوزة العلمية يجب أن تُخضِع مطالب هذه العلوم المتعددة إلى دراسة دقيقة ومركزة تُشخّص من خلالها المطالب الأساسية الدخيلة في إيصال الطالب إلى التفقه في أحكام الشريعة عن طريق السبل المختصرة والقصيرة الأمد.

وحتى علم الأصول الذي يُعد ركيزة عملية الاستنباط والأداة الرئيسية بيد الفقيه لاستخراج الفتاوى الشرعية توجد فيه كثير من الاستفاضات والزوائد التي لا غنى للطالب بها، بل لعله لا يشاهد حتى ظلها وخيالها في عملية الاستنباط. فهناك بحوث عقلية أو فلسفية صرفة يتفق الجميع بما في ذلك كتّابها ومدرسوها على عدم الفائدة والجدوى فيها، ويذيّل كثير من الكتّاب والمؤلفين أبحاثهم هذه بالعبارة المألوفة «وهذا البحث مما لا طائل تحته»، ولكن العادة جرت على تكرار هذه البحوث في حلقات الدرس وترديدها طيلة هذه السنين المتمادية.

ولذا فإن المناهج التي يُفترض أن تكون بديلة للمناهج القائمة في الحوزة العلمية يجب أن تُخضِع مطالب هذه العلوم المتعددة إلى دراسة دقيقة ومركزة تُشخّص من خلالها المطالب الأساسية الدخيلة في إيصال الطالب إلى التفقه في أحكام الشريعة عن طريق السبل المختصرة والقصيرة الأمد، فتُهذَّب بذلك من هذه الزوائد والاستفاضات الطويلة، وتطرح المادة المتبقية بصورة مركّزة وعميقة وبلغة علمية واضحة وسليمة.

وأرى من المناسب في هذا المقام أن نطالع معاً هذا النص الذي أورده الشهيد الثاني زين الدين العاملي (٩١١ ـ ٩٦٥) هـ في كتاب «الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية» عند التعرض لذكر الأمور التي يتحقق بها الاجتهاد، ويتوقف على تحصيلها والإلمام بها حيث يقول:

«ويتحقق ـ أي الاجتهاد ـ بمعرفة المقدمات الست وهي الكلام والأصول والنحو والتصريف ولغة العرب وشرائط الأدلة ـ أي المنطق ـ والأصول الأربعة وهي الكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل. والمعتبر من الكلام ما يُعرف به الله تعالى، وما يلزمه من صفات الجلال والإكرام وعدله وحكمته، ونبوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وعصمته وإمامة الأئمة عليهم السلام كذلك، ليحصل الوثوق بخبرهم، ويتحقق الحجة به، والتصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أحوال الدنيا والآخرة، كل ذلك بالدليل التفصيلي.

ولا يُشترط الزيادة على ذلك بالاطلاع على ما حققه المتكلمون من أحكام الجواهر والأعراض، وما اشتملت عليه كتبهم من الحكمة والمقدمات والاعتراضات وأجوبة الشبهات، وإن وجب معرفته كفاية من جهة أخرى.

ومن ثم صرّح جماعة من المحققين بأن الكلام ليس شرطاً في التفقه، فإن ما يتوقف عليه منه مشترك بين سائر المكلفين.

ومن الأصول ما يُعرف به أدلة الأحكام من الأمر والنهي، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإجمال والبيان، وغيرها مما اشتملت عليه مقاصده، ومن النحو والتصريف ما يختلف المعنى باختلافه ليحصل بسببه معرفة المراد من الخطاب.

ولا يعتبر الاستقصاء فيه على الوجه التام، بل يكفي الوسط منه فما دون، ومن اللغة ما يحصل به فهم كلام الله ورسوله ونوابه عليهم السلام بالحفظ، أو الرجوع إلى أصل مصحح يشتمل على معاني الألفاظ المتداولة في ذلك.

ومن شرائط الأدلة معرفة الأشكال الاقترانية والاستثنائية وما يتوقف عليه من المعاني المفردة وغيرها. ولا يُشترط الاستقصاء في ذلك بل يقتصر على المجزي منه، وما زاد عليه فهو مجرّد تضييع للعمر، وترجئة للوقت.

والمعتبر من الكتاب الكريم معرفة ما يتعلق بالأحكام وهو نحو من خمسمئة آية، أما بحفظها، أو فهم مقتضاها ليرجع إليها متى شاء، ويتوقف على معرفة الناسخ منها من المنسوخ، أو بالرجوع إلى أصل يشتمل عليه.

ومن السنة جميع ما اشتمل منها على الأحكام، ولو في أصل مصحح رواه عن عدل بسند متصل إلى النبي والأئمة، ويعرف الصحيح منها والحسن والموثق والضعيف والموقوف والمرسل والمتواتر والآحاد وغيرها من الاصطلاحات التي دوّنت في رواية الحديث، المفتقر إليها في استنباط الاحكام، وهي أمور اصطلاحية توقيفية، لا مباحث علمية، ويدخل في أصول الفقه معرفة أحوالها عند التعارض وكثير من أحكامها.

ومن الإجماع والخلاف أن يعرف أنّ ما يُفتي به لا يخالف الإجماع ـ إما بوجود مواقف من المتقدمين، أو بغلبة ظنه على أنه واقعة متجددة لم يبحث عنها السابقون بحيث حصل فيها أحد الأمرين، لا معرفة كل مسألة أجمعوا

عليها أو اختلفوا.

ودلالة العقل من الاستصحاب والبراءة الأصلية وغيرهما داخلة في الأصول، وكذا معرفة ما يُحتج به من القياس بل يشتمل كثير من مختصرات أصول الفقه كالتهذيب ومختصر الأصول لابن الحاجب على ما يحتاج إليه من شرائط الدليل المدوّن في علم الميزان، وكثير من كتب النحو على ما يحتاج إليه من التصريف.

نعم يُشترط مع ذلك كله أن يكون له قوة يتمكن بها من ردّ الفروع إلى أصولها واستنباطها منها، وهذه هي العمدة في هذا الباب، وإلا فتحصيل تلك المقدمات قد صارت في زماننا سهلة لكثرة ما حققه العلماء والفقهاء فيها، وفي بيان استعمالها، وإنما تلك القوة بيد الله تعالى يؤتيها من يشاء من عباده على وفق حكمته ومراده، ولكثرة المجاهدة والممارسة لأهلها مدخل عظيم في تحصيلها، ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سُبلنا وإن الله لمع المحسنين﴾[١٢].

وهذا الأمر بعينه يشخصه السيد محسن الأمين العاملي برؤيته الثاقبة ونظرته التجديدية في كتابه القيم معادن الجواهر ونزهة الخواطر مضيفاً إشكالاً آخر على المناهج العلمية القائمة في الحوزة العلمية وهو عدم مراعاة التدرج في طريقة عرض المطالب، فقد يواجه الطالب في بداية حياته الدراسية مطالب وعرة وتحقيقات عميقة ومعقدة لا يمتلك بشأنها أي خلفية تذكر أو فكرة أولية مسبقة يُطالب بإتقانها وهضمها والانتقال إلى ما هو أشد منها صعوبة وتعقيداً.

فيقول السيد محسن الأمين متناولاً هذا الأمر:

«ومن الأمور المضرة عدم تهذيب كتب التدريس وتنقيحها وتحسين عباراتها، وحذف الفضول منها، وحذف ما هو من علوم أخرى لم يتعلمها الطالب بعد، أو لا يتعلمها أصلاً، وأيضاً ما استغلق من عباراتها التي تخفى على كثير من الأساتذة، ولا يعرفها إلّا الأوحدي، إلى غير ذلك.

فترى أن شرح القطر في علم النحو، وهو من أحسن الكتب وأوضحها عبارة وأجمعها للفوائد، ذكر مؤلفه في أوله: (إنّ اللفظ جنس بعيد والقول جنس قريب، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر).

وهذه المسألة من مسائل علم المنطق، فكيف يسوغ ذكرها في كتاب يتعلمه المبتدئون في علم النحو ولا يعرفه الأستاذ فضلاً عن تلميذ؟!».

ثم يتناول السيد محسن الأمين المناهج الدراسية المتداولة في الحوزة العلمية قاطبةً بالنقد، فيستعرضها واحداً تلو الآخر ويقول:

وكتب الصرف المتداول قراءتها، هي شرح التفتازاني على متن عزي، وشرح الجاربردي أو النظام على الشافية، وفي الأول من التطويل ما لا يخفى، وفي الآخرين من التطويل وإغلاق العبارة ما هو مشهور، مما يوجب عدم إتقان الكثيرين لعلم الصرف المحتاج إليه كالحاجة إلى النحو.

و «المطول» مع أنه كتاب نفيس، ومؤلفه من العلماء المحققين، مغلق العبارة، قد أدرج فيه مسائل من علوم أخر مثل: إنّ الملكة من مقولة الكيف، وتعريف الكيف بأنّه: عرض لا يقتضي القسمة واللاقسمة لذاته اقتضاء أولياً.. الذي يستدعي معرفة المقولات العشر، وبحث الجواهر والأعراض من علم الحكمة، ومثل نقله لكثير من عبارات صدر الأفاضل وإطالته في النقض والإبرام في تفسيرها وغير ذلك. وأي حاجة بالطالب إلى تفسير عبارات صدر الأفاضل وغيرها؟! وليست من كتب الوحي المنزلة؟! وتضيّع عليه كثيراً من ثمين الوقت الذي يجب صرفه فيما هو أهم، إلى غير ذلك مما يجده المتتبع.

فلو صرف ذلك في أمور أخر مما يوجب المهارة في البلاغة والفصاحة لكان أولى، ولذلك ترى الطالبين مع صرفهم زماناً في قراءة المطول لا يقل عن سنتين لا يحسنون كتابة جمل قصيرة متصفة بالفصاحة والبلاغة.

وهذه «كتب الأصول» المتداول قراءتها، كالمعالم والقوانين والرسائل والكفاية محتاجة إلى التهذيب.

فـ «المعالم» مع أنّ مؤلفها خطيب الأصوليين، وقد رزقت حظاً وافراً، ألفت في زمان انتشرت بعده الأنظار، وتنبه المتأخرون عنها إلى أمور كثيرة نافعة لم يتنبه لها من قبلهم، كما هي سنة الكون، فوجب إضافة تلك الفوائد إليها وحذف ما لا لزوم له منها.

و «القوانين» من عجمة عبارتها واستغلاق كثير منها، لا تصلح للتدريس، وتحتاج إلى التهذيب.

«والرسائل» مع ما لمؤلفها من الفضل العظيم في تأليفها، بتحقيق مسائل الأصول المهمة وشرحها شرحاً كافياً لم يسبق إليه، محتاجة إلى التهذيب بحذف بعض الإطالات أو اختصارها كدليل الانسداد وغيره، وإيضاح بعض ما اختصرت عباراته.

«والكفاية» مع ما لمؤلفها من الفضل العظيم بحذف كثير من الفضول وتنقيح مسائل الأصول وتحقيقها، مغلقة العبارة محتاجة إلى التهذيب.

وبالجملة فهؤلاء المؤلفون ـ شكر الله سعيهم ـ قد بذلوا غاية وسعهم في تحقيق المطالب، وأجادوا وأفادوا من جاء بعدهم، ولم يقصّروا، لكن العالم مهما علت درجته لابد أن يُستدرك عليه مِن بعده، وكل مؤلف لا يتسع له الوقت لإيراد كل ما يُراد. فإذا كفى من بعده مؤنة كثير مما يُراد، وسهل له المصاعب هان على المتأخر أن يضيف إلى ذلك كثيراً مما يجب من استدراك ما أهمل، وحذف ما لا يلزم، وإبدال العبارات بما هو أحسن وأوضح، وتجويد الترتيب والتبويب وغير ذلك.

فلو بذلت عناية المتأخرين في ذلك لكان أولى من صرفها في وضع الشروح والحواشي، التي لا يقل إغلاقها عن الأصول وإيقاع الطلاب في مصاعب عديدة تعوقهم عن استيفاء ما هم بصدده...

ويستطرد السيد محسن الأمين موضحاً الصيغة العلمية التي يجب أن تكتب بها المناهج الدراسية في الحوزة العلمية والتي يُفترض بها أن تكون البديل الأمثل لتلك المناهج الدراسية القديمة، حيث يقول:

«فاللازم فيما أرى ويراه كل عارف منصف استبدال هذه الكتب بما هو أنفع منها للتدريس، فتؤلف لجنة من أفاضل العلماء بينهم العريقون في علم العربية، فتضع في كل علم ثلاثة كتب: مختصر ومتوسط ومطوّل، تُنتقى من هذه المؤلفات المشهورة، ويكون عليها مدار التدريس في مدرسة النجف الأشرف الكبرى، وتتبعها سائر المدارس في أقطار البلاد، طبعاً بعد أن تُعرض هذه الكتب على أنظار كبار العلماء، ويرضوا بها ويقرروا تدريسها، ولا تحرم هذه الكتب المشهورة الانتفاع بها، بل تبقى للمراجعة عند اللزوم لا للتدريس»[١٣].

وفي خصوص الاستطرادات الكثيرة والزوائد الطافحة في علم الأصول يقول السيد الأمين في موضع آخر من كتابه القيم معادن الجواهر:

«فبعضهم يفرطون في البحث في علم أصول الفقه حتى أنهم يصرفون فيه أعمارهم، فيعوقهم ذلك عن البحث في مسائل الفقه وعلم الدراية والرجال والتفسير وقراءة كتب الأحاديث والبحث عن الأحاديث وتفسيرها وغير ذلك مما لابد للفقيه منه، ويصرفون كثيراً من الزمان في البحث عمّا تقل فائدته أو لا فائدة فيه من التعاريف وتحرير محل النزاع التي يصرفون فيها الشهور والأعوام، فيبحثون مثلاً في تعريف البيع أنه مبادلة مال بمال ويوردون على طرده وعكسه بمثل الإجازة وغيرها ثم يزيد بعضهم فيه قيداً، فيتوجه الاعتراض عليه من وجه آخر وهكذا، فيبحثون في مسألة الضد مثلاً في أنّ النزاع في الضد العام أو الخاص، ويوردون شواهد لكل منهما، ويورد بعضهم على بعض، ويبحثون في دليل الانسداد الذي استقرت الكلمة على عدم الحاجة إليه الشهور الكثيرة، إلى غير ذلك...»[١٤].

وبهذا فإن المنهج الذي يستحق أن يكون بديلاً عن هذه الكتب يجب أن يأخذ الأساليب العلمية بنظر الاعتبار أولاً، والغايات التي يُدرس المنهج من أجل الوصول إليها وتحقيقها ثانياً، والمحافظة على روح المصطلح العلمي التخصصي، ومنهج العمق والدقة والشمولية ثالثاً.

يقول الإمام الخامنئي:

«يجب أن ننظر إلى المراحل العلمية القائمة هل هي صحيحة أو لا، فإذا رأينا أنّها غير صحيحة فلنبحث عن الطريقة الصحيحة، ولتكن لدينا لجان خاصة لتدوين المناهج وكتابة مواضيع جديدة في الكتب الدراسية»[١٥].

وقد التفت مجموعة من كبار علماء الحوزة العلمية إلى هذا الأمر، وأدركوا ضرورة صياغة مناهج عصرية حديثة، فقاموا بتدوين مناهج تطرح نفسها بدلاً عن تلك المناهج القديمة، كمحاولة في طريق التطوير.

ومن هذه المحاولات التي حالفها التوفيق كتاب «دروس في علم الأصول» للسيد الشهيد محمد باقر الصدر، والذي يتكون من ثلاث حلقات مترابطة تعتمد أساس الجرعات التدريجية في مقام تفهيم الطالب بالأفكار الأصولية، فيُعطى الطالب بدءاً أفكاراً أولية عامة حول مطالب العلم الأساسية، وبعدها توسع له هذه المطالب والمضامين في حلقة ثانية، ثم تُعاد عليه ـ بعد أن يكون قد تهيأ مسبقاً ـ بصورة معمقة وقريبة من روح الطرح المعتمد في البحوث التخصصية العليا (الخارج).

وقد دونت هذه الحلقات بشكل يكتفي الطالب الحاذق بها للوصول إلى مرحلة البحث الخارج، ويستغني بها عن الكتب الدراسية الأخرى في هذا العلم.

ومن هذه المحاولات كتاب «أصول الفقه» لآية الله الشيخ محمد رضا المظفر (١٣٨٣ هـ)، الذي كتب ليكون بديلاً عن كتاب «القوانين» في الأصول، فيشكّل حلقة الوصل بين كتاب «معالم الدين» وبين كتاب «فرائد الأصول» المشهور بـ «الرسائل».

وكذلك كتاب «علم المنطق» الذي احتوى على أمهات المطالب المنطقية المعروضة بأسلوب علمي واضح في أجزاء ثلاثة، وقد هذّب الشيخ المظفر رحمه‌الله هذا المنهج عن كثير من الاسترسالات والتطويلات والتعقيدات التي كان يعاني منها طلبة العلوم الدينية الشيء الكثير عند دراستهم لهذا العلم في مناهجه القديمة.

فطوى بذلك كثيراً مما كان يُعتقد أنه من

▣ إن المنهج الذي يستحق أن يكون بديلاً عن هذه الكتب يجب أن يأخذ الأساليب العلمية بنظر الاعتبار أولاً، والغايات التي يُدرس المنهج من أجل الوصول إليها وتحقيقها ثانياً، والمحافظة على روح المصطلح العلمي التخصصي، ومنهج العمق والدقة والشمولية ثالثاً.

▣ «يجب أن ننظر إلى المراحل العلمية القائمة هل هي صحيحة أو لا، فإذا رأينا أنّها غير صحيحة فلنبحث عن الطريقة الصحيحة، ولتكن لدينا لجان خاصة لتدوين المناهج وكتابة مواضيع جديدة في الكتب الدراسية».

قائد الثورة الإسلامية الإمام الخامنئي

أساسيات هذا العلم وأصوله، والتي لم يكن ليتجرأ أحد في أن يشير إلى زيادتها أو عدم جدواها بالنسبة لطلبة العلوم الدينية في الحوزة العلمية لمدة زمنية طويلة.

فيقول مثلاً عند تعرضه لبحث الاختلاف في جهة القضية من باب التناقض:

«ولا حاجة إلى ذكر تفاصيل نقائض الموجهات، فلتُطلب من المطولات إن أرادها الطالب، على أنّه في غنى عنها وننصحه ألا يتعب نفسه بتحصيلها فإنّها قليلةُ الجدوى»[١٦].

وفي الحقيقة إن دراسة علم المنطق في الحوزة العلمية ليست دراسة تخصصية يُراد منها التبحر والتعمق في هذا العلم لكل شخص انتظم في هذا السلك، ولا يتوخى من خلال تعاطيه تخريج جميع طلبة العلوم الدينية ككوادر متخصصة في العلوم العقلية والمنطقية، وإنما يُدرس هذا العلم من أجل الاطلاع على القواعد العامة للتفكير الصحيح والتي تتكون من خلالها ذهنية استدلالية ناضجة لدى هؤلاء الطلاب، لكي تتم الاستعانة بذلك في مجال مزاولة عملية استنباط الأحكام الشرعية ومعرفة العلوم التي تتوقف عليها والإحاطة الكاملة بها ـ باعتبار أن علم المنطق يمثل الميزان الذي توزن به بقية العلوم، والمعيار الذي تبنى على أساس الاطلاع على قواعده العامة جميع عمليات التفكير الصحيح بمختلف أبعادها وألوانها..

فكل الروافد التي يمكن لها أن تصبّ في مجرى هذه الغاية وتصل إليها فإنها موضع بحث طالب العلوم الدينية في هذه الحوزة، وكل مطلب لا يقترب من هذه الغاية ويبتعد بالطالب من إدراكها، ويطيل عليه طريق الوصول إليها، فهو عبارة عن قضايا زائدة لا حاجة لطالب العلوم الدينية في أن يتعب نفسه في الاستغراق بها ويضيع عمره الذي كرّسه لنيل تلك الغاية السامية في دراستها وتحصيلها.

وهذا لا يتنافي مع تقدم مجموعة كافية من طلبة العلوم الدينية باتجاه التخصص في هذا العلم والمعارف العقلية الأخرى لاسيما إذا كانوا يمتلكون المواهب المطلوبة والرغبة الذاتية في التعمق بهذه المطالب العلمية الدقيقة، بل قد يصل هذا الأمر إلى حدّ الإلزام فيما لو توقف على ذلك حفظ منابع الشريعة الاسلامية من الهجمات المعادية وصيانتها من التلف والضياع.

إذن فالخط العام الذي يسير عليه طلبة العلوم الدينية في هذه الحوزة لا يتحمل الإغراق في المطالب المنطقية، وهكذا الأمر في بقية العلوم التكميلية الأخرى التي ليست هي إلا مقدمات للدخول في ممارسة عملية الاستنباط.

وقد أشار لهذا المعنى الإمام الخميني في معرض حديثه عن مقدمات الاجتهاد حيث يقول:

«ومنها تعلم المنطق بمقدار تشخيص الأقيسة وترتيب الحدود وتنظيم الاشكال من الاقترانيات وغيرها، وتمييز عقيمها من غيرها، والمباحث الرائجة منه في نوع المحاورات لئلا يقع في الخطأ لأجل إهمال بعض قواعده...

وأما تفصيل قواعده ودقائقه غير الرائجة في لسان أهل المحاورة فليست لازمة، ولايحتاج إليها في الاستنباط»[١٧].

وقد مرّ معنا في هذا المعنى نفسه كلام الشهيد الثاني حول ضرورة الأخذ من هذا العلم بمقدار ما يخدم عملية الاستنباط، وأن الزائد من ذلك يعد تضييعاً للعمر وترجئة للوقت على حد تعبيره رحمه‌الله.

ومن المحاولات التي صُبَّت في إطار صياغة المناهج العلمية في الحوزة العلمية كتاب «فقه الإمام جعفر الصادق عليه السلام» للشيخ محمد جواد مغنية (١٤٠٠ هـ) الذي ذكر بشأنه:

«إن هذا الكتاب وضع لمن لا يعرف شيئاً عن فقه الإمام الصادق عليه السلام وفي الوقت نفسه يرغب في معرفته والإلمام به، ولكنّه لا يجد السبيل إلى هذه المعرفة، لالعدم المصادر أو قلتها، ولا لأنّها تحوي من الدقائق والمصطلحات الأصولية والفقهية ما يرتفع عن مستوى إدراكه - وإن صحّ هذا بالقياس إلى كثير - بل للعبارة الغامضة، والأسلوب المعقّد، أو لعدم الترتيب والتبويب، وسوء الإخراج أو للتطويل والإطناب، والتبسيط في نقل الأقوال، والاختلافات التي هي أبعد شيء عن تفكيره وأسلوب ثقافته... إلى غير ذلك مما لم يألف ويعتد ولا يجذب إليه القارئ العصري، وإن أحبّ وأراد»[١٨].

وكذلك كتاب «أصول الفقه في ثوبه الجديد»، الذي قال عنه أيضاً بأنّ الغاية منه:

«هي نفس الغاية من كتاب فقه الإمام: البساطة والتيسير وتمهيد الطريق الواضح أمام الطالب والراغب، لا الظهور أو الإظهار بالتبحر والتعمق».

وأضاف:

«إنّ أكثر من ألّف في علم الأصول كتب وألّف للأستاذ والعالم لا للطالب والمثقف والمتعلم، وفوق ذلك فإنّ الكثير منهم كانوا يتصورون ويسجلون على الورق كل ما يمرّ بخيالهم حتى اللمعة البارقة واللحظة الخاطفة، وحتى لو كان بينهما وبين الفقه واستنباطه بُعد المشرقين... ولا شيء أوسع من الخيال، وأيضاً لا شيء أكثر من أخطائه»[١٩].

وقد أقرت من بين هذه المحاولات كتابات السيد الشهيد محمد باقر الصدر والشيخ محمد رضا المظفر في المحافل العلمية، وأخذت موقعها المتقدم ضمن المناهج الأساسية في الحوزة العلمية، وأخذ طلاب العلوم الدينية بدراستها والانكباب عليها والدأب في تناول مفرداتها مدّة كبدائل مثالية للمناهج السابقة، وأخرى كأساسيات تضاف على هوامشها تلك المناهج القديمة تبعاً.

ب - اعتماد الطرق الحديثة في التلقّي والتدريس والتحقيق

التدريس ليس مهمة يسيرة يزاولها أي متعلم من دون عناء، بل هو فن رفيع يتفاوت في أدائه كبار الأساتذة والعلماء، ويدخل في صميم المقومات التي تتفاضل على أساسها قدراتهم ومعارفهم وعلومهم المختلفة.

والتلقي كذلك يتقوم بعدة عوامل ومؤثرات موضوعية وذاتية تتكيف معها هويته، وتتحدد على أساسها طبيعته ودرجته.

وبهذا ترتبط كيفيتا التدريس والتلقي ارتباطاً وثيقاً لتشكلا القاعدة الأساسية لفهم الموضوعات واستيعابها.

الشيخ الشهيد مرتضى المطهري يعتقد أن القانون الذي يتحكم في مجمل الوضع القائم في الحوزة العلمية وعلى الأخص الدراسات العلمية هو عبارة عن قانون انتخاب الأصلح، وهو قانون ارتكازي يسري في أوساط هذه الحوزة من دون حاجة إلى سلطة محددة ومشخصة تقوم عليه وتتابع طريقة تنفيذه.

ومن خلال الإشعاعات الإيجابية لهذا القانون يتماسك نظام الدرس والتدريس والارتقاء، ويتميز عن أجواء المحافل العلمية الأخرى التي تغلب عليها سياقات القوانين الاعتبارية المدونة التي تعتبر الظواهر والعناوين والامتيازات الفوقية أساساً لها، فيقول في هذا المقام:

«إن حق التدريس في الحوزات العلمية ليس موقوفاً على أناس دون آخرين، فالطلاب هم الذين ينتخبون أستاذهم، ويتيسر لكل صاحب استعداد من الطلاب تدريس الكتب التي درسها سابقاً؛ من هنا فإن طالب العلوم الدينية مع كونه طالباً ويحضر الدرس فإنه يمارس عملية التدريس أيضاً. فميزة نظام الدراسة لدى طلاب العلوم الدينية بالنسبة إلى باقي أساليب الدراسة هو أنهم يطالعون الدرس الذي يتعلمونه من الأستاذ بدقة، ثم يتباحثون فيه ويكتبونه، وهم في الوقت نفسه يزاولون عملية التدريس لطلاب آخرين... فيقطع طلاب العلوم الدينية مراحل الدرس ويصبح الطالب أستاذاً بشكل طبيعي.

فتعيين الأستاذ انتخابي لا تنصيبي، أي أن الطلاب هم وحدهم الذين ينتخبون الأستاذ الأفضل، من خلال تجاربهم واختباراتهم، لهذا فإن هناك نوعاً من الحرية والديمقراطية في الحوزات العلمية، وهي غير موجودة في بقية الأماكن.

وعلى هذا الأساس فإن الأمر الذي يحكم فيما بين طلاب العلوم الدينية هو قانون «انتخاب الأصلح».

وأما في المؤسسات الثقافية الجديدة فإن تعيين الأستاذ لصفوف الدرس إنما يتم من خلال تنصيب المقامات العليا له، ولهذا فإنه كثيراً ما يتفق أن لا يناسب الأستاذ المعيَّن المرحلة التي تم تعيينه فيها، وإنما يكون متناسباً مع مرحلة أعلى أو أدنى...

وعلى هذا الأساس فإن تقديم الأشخاص في حوزات العلوم الدينية إنما يتم طبقاً للناموس الطبيعي وهو «انتخاب الأصلح»، كما يقول علي عليه‌السلام في وصف الإلهيين:

«فكانوا كتفاضل البذر ينتقى فيؤخذ منه ويُلقى، قد ميّزه التخليص وهذّبه التمحيص»[٢٠].

ولكنّ الشيخ الشهيد المطهري يشير في الوقت نفسه إلى أنّ هذه الضوابط الواقعية والاعتبارات الحقيقية إنما تتحكم في واقعيات

الحوزة العلمية في حدود خاصة ولفترة زمانية معينة من حياة طلبة العلوم الدينية، فيتم ارتقاء الطلاب وصعودهم في المراتب العلمية والاجتماعية وفق قانون انتخاب الأصلح وضوابطه ومقرراته، ولكن إذا وصل الأمر إلى مرحلة التصرف في الحقوق الشرعية وتقسيم الأموال العائدة إلى مستحقيها.. ففي مثل هذه الحالة قد يختل ذلك القانون الحاكم في هذا الوسط، ويتخلف في بعض موارده التطبيقية عن مسجاراة الوضع السابق العام، فيمرق إلى المؤسسات التنفيذية المحيطة بموقع القرار (الحواشي) بعض من لا يمتلكون الكفاءات والخلفيات والمؤهلات اللائقة لتسنم هذا الموقع الحساس وممارسة الدور اللائق بهم في ظل هذه الظروف، فتختل عندئذ تلك الثوابت ولا يحكم قانون انتخاب الأصلح في مثل هذه الحالات، بمعنى أنه لا يطّرد في موارده كما كان الأمر جارياً في مرحلة أسبق.

يقول الشيخ الشهيد المطهري بهذا الصدد:

يرتقي الطلاب درجة بعد درجة تبعاً لهذا القانون ـ أي قانون انتخاب الأصلح ـ ولا يرفع الأساتذة إلا ذوق واعتقاد الطلاب إلى أن يصلوا إلى الدرجة ما قبل الأخيرة (والأخيرة هي المرجعية) فيواجهوا مسألة الوجوهات وسهم الإمام والتقسيم والرواتب، فهنا فقط تنحل أحياناً الحسابات والتخطيطات ولا يحكم عندئذ قانون انتخاب الأصلح[٢١].

تعقيباً على كلام الشيخ الشهيد لابد من القول بأن أي كيان لا يمتلك حصانة داخلية تحافظ على روحه ومحتواه فإنه يتعرض لا محالة إلى هزات عنيفة وتحديات كبيرة قد تعصف به وتضعه على حافة الانهيار.

فصحيح أن قانون انتخاب الأصلح قد أدار دفة الوضع القائم في الحوزة العلمية لمدة ليست بالقصيرة، وقد شيدت على أساس رسوخه واستحكامه البنى التحتية لهذا الكيان، إلا أن قوة القانون وفاعليته تعتمد في الوقت ذاته على دوام واستمرار ظروف تطبيقه من جهة، وعموميته وشموله لكل الحالات بلا استثناء مخلّ من جهة أخرى.

ونحن نلاحظ أن هذا القانون هو الأساس الذي لم يكن ليقبل التخلف إلّا في حالات استثنائية شاذة قد لا يكون لها اعتبار كبير فيما سبق، باعتبار أنّ الارتكاز العرفي والاجتماعي والعلمي القائم آنذاك لم يكن ليسمح باختراق هذا القانون الصارم الذي هيمن على واقع الحوزة العلمية بصورة استرسالية عفوية، ولم يكن ناشئاً عن لجنة تخطيطية معينة أو جهة مركزية صاحبة رأي وقرار في شؤون هذه الحوزة الدينية.

ولا نظن أن تلك الظروف السابقة التي هيأت الأرضية الملائمة لحركة هذا الارتكاز وتأثيره، وساهمت في جعله مقياساً عاماً ومعياراً أساسياً للتفاضل والتمايز بين الطبقات الكثيرة من طلبة العلوم الدينية.. ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا، حيث التغير الجذري العميق في تركيبة هذه الحوزة العلمية والانفتاح والسعة الحاصلين في مختلف شؤونها ومرافقها، والظروف المعقدة الجديدة التي تحيط وتحف بها من جهة أخرى،

فإن هذا القانون قد تعرض إلى ثلمة واضحة في موارده التطبيقية عندما اقترب من الخطوط الحمراء المحيطة بموقع القرار الفاصل في هذا الكيان، واضطرب اطراده وسريانه في ظل أجواء خاصة لم تعد تعتبر في سعة نطاق تأثيرها وفاعلية قرارتها وحجم انعكاساتها موارد استثنائية نادرة لا تشكل عقبة أساسية أمام سريان القانون وشموليته.

وإذا كانت هذه الحالة فيما سبق من الوقت بارزة وواضحة ومشخصة كما ذكر الشيخ الشهيد المطهري، فإنها في الفترة الأخيرة أصبحت أكثر انفلاتاً عن مدارات الجذب المركزية العامة وأشد إيغالاً في الابتعاد عن بنود قانون انتخاب الأصلح الذي أريد له أن يسيّر مجريات أمور هذه الحوزة في فترات حساسة ودقيقة لم تكن لتستغني فيها عنه بوجه من الوجوه.

فقانون انتخاب الأصلح إذن قانون طبيعي عفوي يحتاج من أجل أن يتكامل ويؤثر بقوة واطراد إلى مرصد دائم وتقنين وتنظيم لفقراته وبنوده ومتابعة دقيقة لموارده من قبل المواقع الإشرافية العليا في الحوزة العلمية.

وعلى أية حال فلئن تخلف هذا القانون في بعض موارده وخصوصاً في الفترات الأخيرة من عمر الحوزة العلمية فإن ظله الطويل يبقى ممتداً على حيثيات هذه الحوزة، فيطبعها بالعمق والأصالة والثراء، ويميزها عن بقية المؤسسات العلمية بخطوط فاصلة مشخصة وخصائص مثالية رائعة ينقطع نظيرها في تاريخ الحركات العلمية في مختلف الأبعاد والميادين.

وقانون انتخاب الأصلح يحتاج إلى ما يعيد إليه فاعليته السابقة ويبعث فيه الحيوية من جديد لأنه من المواريث العظيمة التي ينبغي المحافظة عليها والاعتزاز بها قدر الإمكان.

ولعلّ هذا الأمر من أشقّ الأدوار التي تواجه مشروع التطوير في كيان الحوزة العلمية، إذ يتطلب الأمر أن يتقدم الأجدر والأكفأ على الرغم من كل الاعتبارات والامتيازات الحاكمة في هذا الوسط، وأن يكون المدار في التفاضل هو التقوى والجدارة دون العناوين والمسميات الأخرى.

وهذا الأمر يحتاج في الواقع إلى بلورة قانون انتخاب الأصلح بما ينسجم مع واقع المرحلة التي تمر بها الحوزة العلمية، وإضافة قيود وبنود احترازية لضمان أخذه لموقعه الطبيعي وسريانه في مختلف الموارد والأبعاد على نحو الاطراد، كما أنه يحتاج إلى أن يتجسد تطبيقه من قبل الأذرع التنفيذية لمشروع التطوير بالدرجة الأولى، ويساهم القائمون على مراكز التنفيذ التي يراد لها أن تمثل الحالة الأصلح بالقسط الأوفر في هذا المجال، ولا يسمحوا لأن تأخذ الاعتبارات والمسميات والعناوين طريقها إلى ساحة العمل، ولا أن تشغل أية مساحة من مساحات مشروع التطوير الذي يتحرق له روّاده والداعون إليه. ولو أنّ أمراً من هذا القبيل قد وقع ـ لا سمح الله ـ من قبل المنفذين لمشروع التطوير والساعين لتطبيقه أنفسهم فإن هذا يعني إطلالة انتكاسية خطيرة تهدد هذا الكيان العريق وتعود به ثانية إلى البدايات إن لم نقل إلى ما هو أكثر من ذلك.

فإذن لابد أن تقوم الجهات المشرفة على سير

عمل مشروع التطوير الذي دعا إليه الإمام الخامنئي بعملية جرد شاملة لجميع الطاقات العلمية التي يحتضنها كيان الحوزة العلمية وتعرف المستويات المختلفة لطلبة العلوم الدينية وإقامة أساس التفاضل في ضوء ما يحمله الأفراد من خصائص أخلاقية ولياقات علمية وتواريخ جهادية.. وعدم إهمال أي طاقة يمكن أن تساهم في بناء هذا الكيان العلمي وتقدم نحواً من العطاء في طريق الإسلام.

وعلى أية حال، فإنّ من الموارد التي تميزت بها الحركة العلمية في الحوزة العلمية على غيرها من الكيانات العلمية الأخرى أنها تقرأ بمنتهى العمق والدقة وتدرس مختلف العلوم حتى تكاد أن تجتهد في جميعها وتبدع في جميعها وتتخصص في جميعها..

يشير العلامة السيد محمد حسين فضل الله إلى الروح الاجتهادية التي تضفي على الدراسات العلمية في كيان الحوزة العلمية طابع الدقة والعمق والاستيعاب وتميزها عن الدراسات الأكاديمية المتداولة بالقول:

«.. لأنّ الحوزة بتاريخها الطويل الذي أثبتت فيه في المواد التي يدرسها طلاب الحوزة أنها تستطيع أن تخرّج علماء في المستوى من الدقة ومن الوعي العلمي ومن الامتداد الفقهي أو الأصولي أو الفلسفي بالمستوى الذي لم يتحقق للطالب الجامعي أو للعالم السياسي.

إلا أن الذي يفرض علينا الإبقاء على هذا العمق وعلى هذا الأسلوب المنفتح من مناقشة الأفكار في كل مراحل الدرس بحيث يبدع الطالب في عملية الاجتهاد ولو بدرجة معينة منذ أوائل دراسته، فقد كان أساتذتنا يعلموننا أن علينا أن نجتهد في كل درس نقرأه، حتى ونحن في بدايات دراستنا للنحو في قطر الندى أو في ألفية ابن عقيل أو الفية ابن الناظم.

هذه الروح الاجتهادية التي تنفتح على العمق هي سرّ قوة الطالب الحوزوي المحصل، أما غير المحصلين فلا حساب لهم سواء على مستوى الجامعة أو على مستوى الحوزة»[٢٢].

من هنا نرى أن الحوزة العلمية قد تميزت بقوة الأداء والبراعة الفائقة على مستوى التدريس، وصناعة الأجواء المفعّلة والظروف المناسبة على مستوى التلقّي.

ففي جانب التدريس يقوم الأستاذ بشرح الموضوع بشكل مستوعب ودقيق ثم تأتي بعد ذلك عملية تطبيق تلك الشروحات على مادة الكتاب، وغالباً ما يستعين المتميزون من الأساتذة بالشروح المعمقة التي تعزز الموضوع من خارج مادة الدرس، وضرب الشواهد والأمثلة، واستعراض التوضيحات، فيتم استقصاء الدرس من جميع جوانبه، وتستحكم مطالبه ويزداد رسوخه في أذهان الدارسين.

ولا تسمح ثوابت الحوزة العلمية في أن يتصدى المبتدئون وغير الأكفاء لتدريس أية مادة علمية كانت، وإنما تخضع عملية التدريس لسيطرة قوية وقبضة محكمة تتقاسمها القدرات الذاتية للأستاذ من جهة، والتقييم الموضوعي

للدرس من قبل الدارسين أنفسهم من جهة أخرى.

وأما من ناحية التلقّي فقد جرت سياقات الحوزة العلمية على أن يطالع الطالب الدروس من قبل حضوره عند الأستاذ، ثم يقوم بإعادته مع واحد من أقرانه أو أكثر خلال المباحثة التي تعطي للطالب فرصة استذكار مطالب الدرس التفصيلية، وتعين مقدار استيعابه له، وبالتالي وثوقه بقدراته، واطمئنانه لفهمه، وقابليته على أدائه ونقله.

أضف إلى ذلك الالتزامات الروحية والعبادية، وتطبيق توصيات الشريعة المقدسة في مجال شحذ الذهن وتقوية الذاكرة وزيادة الحفظ من قبل أغلب الدارسين.

وهناك توصيات حثيثة وأكيدة من قبل الأساتذة للدارسين بضرورة كتابة شروح الأستاذ حول الدرس وتقييد العلم بالكتابة والتدوين، انطلاقاً من توصيات أهل البيت عليهم السلام التي تؤكد هذا المعنى وتحث عليه بالنسبة لمتلقي العلوم الدينية.

ولذا جرت العادة على تحشية كتاب الدرس بشروح الأستاذ وما يجود به ذهن الطالب أثناء تناوله للمادة من إشكالات وتوضيحات، أو تدوين ذلك في أوراق خاصة أخرى وبصورة منفصلة عن الكتاب، وغالباً ما يعتمد الدارس على هذه الحواشي والشروح في مستقبل حياته العلمية أثناء عودته إلى المادة لتدريسها.

ويستمر المتميزون من طلبة العلوم الدينية بالتزام عملية الكتابة هذه إلى مرحلة الدراسات التخصصية العليا (البحث الخارج)، حيث تأخذ الكتابة حينئذ خصائص متميزة وتؤدى بأسلوب علمي دقيق، وقد تطبق ضمن كتب مستقلة يطلق عليها اسم التقريرات، ولا يتصدى لتدوين تقريرات أستاذه إلا من امتلك حصيلة علمية متميزة، وبياناً قوياً، وحضوراً مستمراً ومتواصلاً وفاعلاً في حلقات الدرس.

وغالباً ما تدوَّن هذه التقريرات من قبل أكثر من واحد من طلاب البحث الخارج، كلّ حسب بيانه وعبارته وأسلوبه، وإن كان المحتوى والمضمون واحداً.

وبعد أن تتم كتابة هذه التقريرات يطّلع عليها الأستاذ المشرف ويضع عليها اللمسات الأخيرة، ولا يمكن لهذه المدوّنات أن تكون معتمدة ومطمئن بها إلا إذا أُقرت من قبله وحملت اسمه وتوقيعه.

وبهذه العملية تحفظ الثروة العلمية لمختلف أساتذة الدراسات العليا من المجتهدين، ويستفيد منها من لم يتمكن من حضور حلقات الدرس لأسباب خاصة، ولتطلع عليها الأجيال اللاحقة، فتنتظم ضمن الوثائق العلمية والمصادر الأساسية في تاريخ نمو علمي الفقه والأصول في الحوزة العلمية.

في مجال البحث على ضرورة تدوين طالب العلوم الدينية لمقررات أستاذه يقول الإمام الخامنئي:

«لا ينبغي أن يسأم الطلبة من الدراسة، يجب أن يدرسوا دائماً ويراعوا مستلزمات وآداب الدراسة الحوزوية، مثلاً يجب أن

يقرروا البحوث ويراعوا فيها دقة النظر، ويعرضوا كتاباتهم أمام الأساتذة.

افرضوا أنّ (٤٠٠ ـ ٥٠٠) شخص يحضرون درساً حوزوياً ـ وقد سمعنا أن بعض البحوث في قم يحضرها ما يقارب الألف ـ لو أن نصف هؤلاء يكتبون، وتهذب وتنقّح كتاباتهم وتصلح وتكمل بتوجيهات الأساتذة، وتعرض في سوق العلم، فسترون ما يحدث، وبالطبع يجب أن يكتب الجميع الدروس ولا يحق الاكتفاء بأقل من ذلك.. إنّ أحد أسباب نجاح المرحوم آية الله العظمى الخوئي في أمر توسعة العلوم الفقهية والأصولية، هو أن دروسه كانت تقرر بشكل منتظم، لقد كانت دروسه مسبوكة بانتظام وترتيب، فعندما أدركنا بحوثه في عام ١٣٣٦هـ (١٩٥١ م)، لاحظنا أنه لم يكن أحد ليشكل عليه في أثناء درسه، وكان يلقي الدرس، ويكتبه عدة أشخاص ويتباحثون به، ثم ينشر بعد أن يقرره الطلاب، وينقحه الأفاضل، ويعرض أمام أستاذ أحياناً، إنه أمر مهم جداً»[٢٣].

ومع كل هذا الذي تقدم فإن خبرة الإنسان الطويلة وتجاربه الواسعة قد فتحت أمامه آفاق التطوير، ودفعته نحو التجديد المستمر، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظريات تطويرية متعددة في مجال التعليم، توضّح السبل الكفيلة بإدراك غايات أكثر وأكبر عن طريق سبل أوفر وأقصر.

فلهذا «يجب أن تطلع الحوزة العلمية على الطرق الحديثة في الدراسات والبحوث.

ويجب أن تطلع على ما يحصل في العالم من تطورات في جميع المسائل التي لها ارتباط بالعلوم الإسلامية وأن تتفاعل معها»[٢٤].

ويدعو الإمام الخامنئي إلى ضرورة الاستفادة من الخبرات العلمية الحديثة في مجال التحقيق. ومن أبرز المظاهر المتبعة في عملية التحقيق في العصر الحالي طريقة التحقيقات الجماعية التي تتميز بوفرة الإنتاج ودقته وشموليته، وقلة أخطائه فقد: «أصبحت الأساليب الدراسية والتحقيقية بالطريقة الجماعية أمراً معمولاً به في العالم، فلماذا لا نستفيد من هذه الاساليب.. إن على الحوزات العلمية التفكير في ذلك»[٢٥].

وليس من شك في أنّ هذا اللون من التحقيق يتميز بخصائص إيجابية متعددة تنهض بالعمل، وتنسجم مع روح التطور التي تشهدها العلوم، وتكتسب الدراسات والبحوث من خلاله أهلية المواكبة للأفكار الأخرى، ومواجهة التيارات المتحدية للمدّ الاسلامي المتصاعد، عن طريق لغة استدلالية متينة قليلة الأخطاء والتهافتات، فهي: «أكثر اطمئناناً من الدراسات الفردية إذ تقلّ فيها الاختلافات ويزداد التقدم»[٢٦].

إن التراث العلمي الزاخر الذي جاءت به الحوزة العلمية للأمة الإسلامية على يد كبار علمائها ومحققيها يُعد من أغنى ألوان الإثراء العلمي في التاريخ الإسلامي الطويل، فهو يضم مجموعات علمية نفيسة وأسفاراً تخصصية خالدة في مختلف المعارف والفنون، إذ لم يترك العلماء الأقدمون باباً هاماً أو موضوعاً أساسياً يستحق أن يُطرق ويستوفى بالبحث والتحليل إلا طرقوه واتبعوه من مختلف جوانبه وجهاته، وكان

من جراء ذلك أن بقيت معالم الدين الأساسية ودعائمه الأصلية محفوظة ومصانة من التلف والضياع.

وهذا لا يعني أنّ هؤلاء العلماء قد قطعوا الطريق على من يأتي خلفهم من روّاد التجديد ولم يتركوا لهم مساحة فارغة في دائرة التأليف والتصنيف، بل يبقى أمر التجديد واسعاً ورحيباً من خلال بعدين:

الأول: هو المجالات العلمية العديدة التي لم يستطع أولئك الأقدمون من البحث فيها والخوض في تفاصيلها باعتبار البساطة التي كان يعيشها المجتمع آنذاك، وكنوز وأسرار الشريعة المترامية التي يتوزع اكتشافها والظفر بها على أذهان البشر بصورة متكافئة في كل الأزمنة والأحقاب، فإنّ الزمان يجود بالعباقرة والمتميزين في حدة الذهن والذكاء في مختلف العصور، ويوفق أمثال هؤلاء للظفر بحقائق كثيرة لم يتعرض لها الأقدمون، فتتصاعد حركة العلوم الإسلامية مع تصاعد حركة الزمن في تقدمه وتطوره ببركة السعة والشمولية والمرونة التي تتمتع بها الشريعة الإسلامية المقدسة.

إنّ امتداد الزمن وسعة آفاق الحياة في عالم اليوم تفرض على علماء الإسلام تقديم الرؤية الواضحة والموقف المطلوب تجاه كل حادثة أو واقعة تستحق التلبية والإجابة والاستيعاب. وهذا يعني سبر أغوار المادة التراثية الإسلامية الواقعة بأيدينا من السلف المتقدم، ومحاولة الوصول من خلال هذا الاستقراء إلى رؤية ناضجة تملأ الفراغ القائم في المجالات المفترضة، فقد يكون الجواب جاهزاً وموجوداً بصورة واضحة ومفصلة، وقد لا يكون موجوداً كذلك، إلا أن بذور وأصول هذه الرؤى والإجابات قد غُرست من قبل أولئك الأقدمين.

وفي حالة ثالثة قد لا نجد أثراً يعين التكليف تجاه ما يستجد من وقائع وأحداث، ما عدا عموميات الشريعة الإسلامية وثوابتها الأساسية العريضة، فيبدأ العمل من أجل الابتكار وإعداد الرؤية التفصيلية المحدودة في ضوء تلك الأسس والمنطلقات الثابتة.

وهذه الحالة هي أشق الحالات العلمية على الباحثين والمفكرين، وأكثرها عناء وتعقيداً، وهي بحاجة إلى نبوغ خارق وعقلية إسلامية متميزة.

ففي مجال علم الفقه مثلاً توجد كثير من الأبواب الحيوية التي لم يكتب فيها الأقدمون، ولم يتعرضوا لها بشكل مطلق، إما لأنهم استغرقوا في المباحث الأساسية الهامة والعبادات البارزة واستنفدوا آراءهم وتدقيقاتهم فيها، كبحثهم في كتاب الطهارة والصلاة وغير ذلك، وإما لأنّ المجتمع لم يبتل في ذلك الزمان بمثل هذه المستجدات والتطورات.

وهذا الأمر يجري أيضاً في الميادين العلمية الأخرى كالفلسفة والاقتصاد ونظريات علم النفس والاجتماع والتربية، وكذلك الجوانب الثقافية والأدبية والعلمية في حياة الإنسان، وغير ذلك في حقول المعرفة البشرية المتنوعة.

وهناك الكثير من النماذج التي قدّمها كبار علماء الحوزة العلمية في هذا المضمار مما يُعد

من أروع تجليات فكر مدرسة أهل البيت عليهم السلام وأنضج رؤاه وأطروحاته وإبداعاته في زمن المباراة الفكرية والإعلامية القائمة اليوم.

ويضيق بنا المقام فيما لو أردنا ولو الإشارة إلى هذه المصاديق الرائعة والمؤلفات العلمية القيمة التي جادت بها قرائح هؤلاء الأجلّة العظام، ونترك التفصيل في هذا الأمر لفرصة أخرى إن شاء الله تعالى.

ويكفينا الإشارة إلى من ينتقيه الإمام الخامنئي كنموذج علمي بارز في مجال الفقه والأصول والرجال، ويستعرض من خلال مسيرته العلمية أهمية الابتكار والتحقيق... ورجل العلم والإبداع الذي يُقدَّم كنموذج في هذا المجال الحيوي العميق هو المرجع الفقيد آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، فيقول (الإمام الخامنئي) في هذا الصدد:

«الموضوع الأول الذي ينبغي أن نتطرق إليه يمثل أمراً مضموناً، ويرتبط بفسح المجال لعمل التحقيق، وتربية المحققين في الحوزة العلمية في قم، وسائر الحوزات الفقهية، ويجب أن نذكر هنا بمثابة فاتحة خير ومثال كامل، كلمة طيبة عن العالم الجليل، والمرجع العظيم الذي وافاه الأجل أخيراً، ألا وهو المرحوم آية الله العظمى السيد الخوئي. فنحن لا ننظر إليه من جهة أنه مرجع، بل من جهة أنه محقق ومؤلف ومدرس ناجح، فالحديث حول هذا الرجل العظيم وأمثاله بعد وفاتهم، غالباً ما يدور حول الأبعاد المرتبطة بمرجعيتهم، في حين إن ما كان في حياة هذه الشخصيات البارزة والذي هو الأهم، الخصوصيات التي ليست لها صلة مباشرة بمرجعيتهم، بل يمكن أن يقال أن مرجعيتهم تنشأ عن هذه الخصوصيات التي هي عبارة عن الجوانب والأبعاد العلمية والتحقيقية والتدريسية وأعمالهم الناجحة في هذا المجال. إذا تأملتم في سيرة حياة هذا الرجل الجليل ستكتشفون أنه كان ذا باع طويل في التحقيق بما لا يقل عن ثلاثة فروع علمية ودراسية مهمة، وهي «الفقه والأصول والرجال». كل هذه الكتب الفقهية والأصولية التي قررها تلامذته، كلها من فيض كلماته، أضف إلى ذلك ما كتبه هو بنفسه وبقلمه الشريف. فكتابه العظيم النادر في «الرجال» أحد هذه النتاجات العلمية الضخمة، مع أنه قد كتب في أواخر عمره كما يظهر مما ذكره في الكتاب من أنه يكتب الكتاب ببال مشغول مع ضعف الشيخوخة.

والآن لاحظوا أن عالماً بهذا الحجم من الإنتاج العلمي الكبير، كم يترك من التأثير في الحوزات العلمية في حياته وبعد مماته. وأساساً لا يبقى بعد وفاته إلا هذا الجانب، وإلا فمرجعيته أو مرجعية غيره ستزول بعد وفاته بفترة وجيزة. كم كان يوجد من العلماء في النجف ممن كان نطاق مرجعيتهم أوسع وأهم، لكن لا يذكر لهم هذه الأيام حتى الاسم، ومن الممكن أن يعرفهم فلان وفلان، ولكن ليس لهم عموماً ذكر في الحوزات والأوساط العلمية».

▣ إنّ من الموارد التي تميزت بها الحركة العلمية في الحوزة العلمية على غيرها من الكيانات العلمية الأخرى أنها تقرأ بمنتهى العمق والدقة وتدرس مختلف العلوم حتى تكاد أن تجتهد في جميعها وتبدع في جميعها وتتخصص في جميعها.

▣ إن الحوزة العلمية قد تميزت بقوة الأداء والبراعة الفائقة على مستوى التدريس، وصناعة الأجواء والظروف المناسبة على مستوى التلقّي.

▣ يدعو الإمام الخامنئي إلى ضرورة الاستفادة من الخبرات العلمية الحديثة في مجال التحقيق. ومن أبرز المظاهر المتبعة في عملية التحقيق في العصر الحالي طريقة التحقيقات الجماعية التي تتميز بوفرة الإنتاج ودقته وشموليته، وقلة أخطائه.

ويضيف سماحته مستعرضاً مسيرة علمين بارزين ونجمين متألقين في سماء البحث والتحقيق والإبداع وهما العالمان الكبيران الأصفهاني والعراقي، فيقول:

«لنأخذ على سبيل المثال طبقة أساتذة المرحوم آية الله العظمى الخوئي، فإننا سوف نجد أن المرحوم الشيخ محمد حسين الأصفهاني والمرحوم المحقق ضياءالدين العراقي، لم يصلا إلى المرجعية ولكن لهم حضور قوي في الحوزات العلمية والأوساط الفقهية، فأية حوزة علمية يدرس فيها شخصيات علمية بارزة في الفقه والأصول، ولا يدور فيها البحث والنقاش والإشكال والجواب حول مباني هذين العلمين الجليلين، في حين إن هذين العلمين كانا يعاصران العديد من المراجع الذين لم يبق لهم ذكر في الحوزات العلمية، وليس لهم دور ملحوظ في تطور الفقه والأصول، مع أنهم كانوا مراجع كباراً.

إن الذي يبقى على صعيد الحوزات العلمية، ويستمر كصدقة جارية، هو تلك التحقيقات والتأليفات، ويُضاف اليها تخريج تلامذة كبار.

هذا الموضوع يبين لنا وللحوزات العلمية والمسؤولين والمشرفين عليها، وخصوصاً الطلاب أن العمل الأول للطلاب والعلماء الأفاضل هو التحقيق والتعلم والتدريس، فيجب أن يسعى الجميع لبذل جهودهم في هذا المجال، فإن التحقيق أمر لازم في كل الفروع المرتبطة بالاجتهاد، وعمدتها الفروع الثلاثة

التـي ذكـرناها (الفـقه والأصـول والرجـال)، وتوجد بالطبع مواضيع أخرى غيرها»[٢٧].

هذا هو البعد الأول الذي يـمكن مـن خـلاله الاستفادة من الثروة التراثية التي تضمها الحوزة العلمية.

وأما البعد الثاني الذي يمكن الاستفادة فيه من تراث هذه الحوزة العلمية وتركتها فهو ما يعد من أبرز مصاديق موضوعنا الذي خضنا فيه مـن أول الأمر وهو موضوع التحقيق. فإن مـن أبـرز مصاديق التحقيق هو أن يعمد المهتمون في هـذا المجال إلى الكتب العلمية القديمة ويقوموا بإعادة طباعتها بالحروف السائدة حـالياً، إذ إن أغـلب هذه الكتب قد دُونت بخط اليد أو بخطوط قديمة غـير مـقروءة، وخـصوصاً تـلك التـي تستدير الحواشي والتعليقات على صفحاتها.

وكذلك يعمد هؤلاء المحققون إلى اسـتخراج ما ينبغي استخراجه مـن مـصادر هـذه الكـتب، والتعليق على ما يستحق الشرح والتعليق مـنها، لكي يطلع عليها القـارئ العـصري الذي أصـبح نـتيجة لمـا يـراه ويـلمسه مـن جـمال وأنـاقة الإصدارات العصرية لا يكاد يمد يده عـلى تـلك الكتب الغنية الزاخرة، ولا يـفكر فـي اقـتنائها أو إعمال بصره فيها يوماً ما.

خطوة تحقيقية أخرى يمكن القيام بها في هذا المجال بشأن هذه المصادر والثـروات الطـافحة بـالدقة والغـزارة والعـمق وهـي أن تـتم إعـادة للصياغات والتركيبات اللفظية التي كـتبت بـها، وأن يُقام بمحاولة فك وبسـط العـبارات المـغلقة التي تشتمل عليها بما يـنسجم مـع روح الطـرح العلمي السائد واللغة الواضحة القائمة، شريطة أن يبقى أصل المطلب محفوظاً ومصاناً من التلاعب والتغيير.

وقـد تـتجسد هـذه الحـالة أيـضاً بـصورة التـلخيص للـمطولات مـن المـصادر والكـتب. وتهذيب مطالبها من الزوائد والاسترسالات التي لا غنى للقارئ بها، أو أنها تورث المـلل والسأم في نفس القارئ الذي لم يألف تـلك اللـغة، ولم يتعود على تعاطيها.

يشير الإمام الخامنئي إلى النقص الواضح في المكتبة الإسلامية بشكل عام، ومكتبة الحـوزة العلمية بشكـل خـاص، وافـتقارها إلى الكـتب التحقيقية المهمة التي يتطلبها العصر، ويـرشحها التقدم، وتمليها الضرورات، فيقول:

«لو فرضنا أن أحداً أراد أن يتلقى دورة في المعارف الإسلامية موجزة وعملية ـ لا بنحو فني استدلالي ولا أن تكون سطحية ساذجة ـ وطلب مـنكم أن تـرشدوه إلى كـتاب فـي هـذا الصدد، فما هو الكتاب الذي سوف تقترحـونه عليه؟

إن هذا النوع من الكتب الجامعة التي يمكننا أن نقدمها بصفتها كتباً مبينة لحقيقة الإسـلام ـ على فرض وجودها ـ قليلة جداً.. ومـن جـهة أخـرى فـإن بـين الأفـراد تـفاوتاً كـبيراً فـي المستويات والأذواق.

أنتم تتحدثون مع الطـالب الجـامعي ومـع العالم الذي يريد أن يعي شيئاً عن دينـه، ومـع الأستاذ في العلوم الإنسانية، ومع الأستاذ في العلوم الطبيعية والريـاضية، كـلّاً بـلغته. أنـتم

تتعاملون مع شخص لم يطلع على الثقافة الأجنبية بنحو يختلف عن تعاملكم مع من اطّلع عليها، وتتصرفون مع الطبقة المتوسطة بنحو، ومع الطبقة العامة الذين يأبى مزاجهم الإغراق في التفكير بنحو آخر، والكتاب ضروري لكل الأفراد، وعلى مختلف المستويات.

إذا طُلب منكم الآن باعتبار اطلاعكم على كتب المعارف الإسلامية أن تذكروا عدداً من الكتب المناسبة في هذا المجال، فلعل من يقدر على تلبية هذا الطلب لا يتجاوز عدد الأصابع، وقد لا يوجد أساساً المقدار اللازم من هذه الكتب الجيدة والنافعة.

علاوة على ذلك، نحن في حاجة إلى البحوث الموضوعية. افرضوا أن أحداً يريد التعرف ببساطة وإيجاز على وجهة نظر الإسلام فقط بخصوص مسألة الحجاب والحقوق الزوجية وحقوق الإنسان ـ والتي يدور الحديث حولها هذه الأيام بكثرة ـ والسياسة الخارجية للإسلام، وحقوق العامل، فهل توجد لدينا كتب نقدمها في هذا المجال؟

من الممكن أن يكون أحدهم قد ترجم كتاباً لمؤلف آخر ولكن الترجمة لا تفي بتمام الغرض، ويجب أن تكتب وتؤلف وتحقق كتب في هذا المضمار.

إنّ أحد الفضلاء الأجلاء في قم، والذي يعدّ من البارزين في هذه الأيام، قال لي قبل بضع سنوات أنه ذهب إلى إحدى المكتبات في بريطانيا ـ على ما أحتمل ـ وكان قسم من المكتبة خاصاً بكتب الأخلاق، وكان عدد هذه الكتب زهاء عشرة آلاف كتاب، ألفت في الأخلاق خلال العقد أو العقدين الماضيين، حسب الظاهر، وقد ملأت جناحاً كبيراً من المكتبة ـ ولقد احتطت في هذا الرقم ولعله كان أكثر من ذلك ـ لاحظوا الآن كم هي عدد الكتب التي كتبناها بالفارسية أو العربية منذ صدر الإسلام إلى يومنا هذا، فهل تتجاوز الكتب الأخلاقية المعروفة والتي هي في متناول أيدي الناس والفضلاء مئة كتاب! مع غض النظر عن الكتب المخطوطة التي قد توجد في بعض المكتبات.

لقد أُلّفت خلال السنوات القليلة الماضية كل هذه الكتب في مجال الأخلاق، ولا أريد أن أقول بأن كل ما كتبوا صحيح وجيد، بل المهم أن هناك جهداً عملياً وفكرياً كبيراً يبذل في الدول المتقدمة مع أنهم ماديون وبعيدون جداً عن المعنويات.

فالإنصاف أن كتبنا ومؤلفاتنا محدودة على صعيد الأخلاق، وكذلك المواضيع في المستويات الأخرى ولمختلف المخاطبين، والناس حديثو العهد بالإسلام في حاجة ماسّة لهذه الكتب.

يوجد اليوم الملايين من المسلمين في الدول التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي. لقد كان هؤلاء يرزحون تحت نير الشيوعية، وهم يتلهفون اليوم لاستلهام المعارف الإسلامية. إن هذه الدول لم تكن موجودة في السابق، ولكنها موجودة اليوم، وهذا الأمر بيّن

سرعة التحولات العالمية.

إن هـؤلاء يـقولون كـنا تـحت سـيطرة الشيوعية لمدة (٦٠ - ٧٠) عاماً، وقد وفّرت لنا الشـيوعية الكـتب والقـراطيس والمـؤلفات والأفلام والمسرحيات وسائر الأمور الأخرى حول الاقـتصاد والتـاريخ والفـلسفة، وأنـواع المـفاهيم المـطروحة فـي الشـيوعة والآن أصبحنا إسلاميين، وعدنا إلى الإسلام، وأنتم تدّعون أنكم أم القرى للإسـلام، فـوفروا لنـا الكتب الإسلامية إذن. بماذا ستجيبونهم؟ فهل ألفتم أو ترجمتم شـيئاً لتـقدموه لهـم؟ سـوف نضطر لأن نقول لهم: سنرسل لكم آثار الشهيد المطهري.

لا شك في أن آثار هذا الرجل العـظيم مـن أفضل الآثار، فهي منطقية ومـتسلسلة وقـوية وجيدة، ولكن إلى متى؟ ألا يجب أن ننتج كـتباً حسب المناسبات والظروف المـختلفة؟»[٢٨].

ولقد التفت مجموعة من العـلماء المـجددين في كيان الحوزة العلمية إلى ضرورة هذا الأمـر وأهميته البالغة في بعديه المتقدمين، فبادروا إلى النهوض بأعـبائه بـهمة عـالية وروح إصـلاحية متحدية لكساد الواقع الذي كان يسدّ منافذ الأمل في وجوههم ويغلق أبواب العون دونهم، وكان من روّاد هذا الأمر الشيخ المجدد محمد رضا المظفر:

يقول الأستاذ جعفر الخليلي:

«إن الشيخ المظفر هو أول مـن التـفت إلى وجوب إيجاد حركة جديدة في طريقة البـحث والاستقراء والاستقصاء عـن طـريق التأليـف والمبادرة إلى إحياء المؤلفات الخطية ونشرها والتعليق عليها بقالب يتمشى مع العصر، وقـد سرَّه أن وجد له مؤيدين وكان معظمهم أكـبر مـنه سـناً وأقـدم عـهداً بـالدرس كـالشيخ عبدالحسين الحلي، والسيد علي بحر العـلوم، والشيخ محمد جواد الحجامي، وأخيه الشـيخ محمد حسين المظفر»[٢٩].

▣ إنّ امتداد الزمن وسعة آفاق الحـياة فـي عـالم اليـوم تـفرض عـلى عـلماء الإسـلام تـقديم الرؤيـة الواضـحة والموقف المطلوب تجاه كل حـادثة أو واقعة تستحق التلبية والإجابة.

ومن المفردات الرائعة لإنزال هذه النظرية إلى حيّز التطبيق والتجسيد وإعطائها زخماً كبيراً مـن الفاعلية والتحريك المبادرة التي عمد اليها الإمام الخامنئي فـي الآونـة الأخـيرة بـتشكيل لجـنة استفتاء خاصة كـمفردة مـن مـفردات مشـروع التطوير الذي دعا إليه.

تتكون هذه اللجنة من مجموعة مـعتبرة مـن كـتّاب فـضلاء الحـوزة العـلمية وأسـاتذتها، والمهمة الأساسية لها هي التحقيق في المسـائل الفقهية المستجدة التـي هـي بـحاجة إلى رؤيـة عصرية ناضجة وحـصيلة عـلمية مـتينة وحس

فقهي مرهف يواكب العصر في حركته التقدمية الصاعدة ويطلع على أسرار الحياة وشؤونها المترامية والتي هي بحاجة مستمرة إلى الحكم الشرعي والموقف العملي من قبل الشريعة الإسلامية الخالدة التي تناولت أبعاد الحياة في مختلف مراحلها وأحقابها ومن جميع جهاتها وجوانبها.

ولنترك نص البيان الذي أصدره الإمام الخامنئي في هذا الشأن يتحدث عن نفسه ويبين خصوصياته:

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله تعالى أن وفق في هذا الزمان وهيأ الفرصة لأن ينشر الفقه الإمامي المبني على تعاليم مدرسة أهل بيت النبي الأكرم صلى‌الله عليه‌وآله‌وسلم في المجامع العلمية في العالم. ولأجل عرض الآراء والتحقيقات الفقهية والعلمية لفقهاء الشيعة العظام، والتي هي من مواريث المجتمعات الإسلامية القيمة ووضعها تحت تصرف أهل الخبرة والباحثين في الفقه الإسلامي، فقد استطاع ممثلو الجمهورية الإسلامية من الحوزة العلمية في قم والمراكز الفقهية الأخرى في إيران الإسلامية في السنوات الأخيرة بحضورهم في المجامع الفقهية العالمية، استطاعوا أن يكون لهم دور مهم في طرح وحل الأسئلة الفقهية الحديثة، وأن يقدموا الإجابة عن الحاجات الفعلية للفرد والمجتمع الإسلامي من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

والآن أرى أنه من اللازم، ولأجل إكمال هذا الدور المهم، والقيام بالرسالة الملقاة على عاتق علماء الأمة، وتنقيح الموضوعات والأحكام الإسلامية أن يبحثوا ويحققوا المواضع الحديثة بشكل جماعي، ويعدوا أصفى ما أنجزه الفقه الإمامي، كي يعرض على المجامع الفقهية العالمية.

والعمل الأساس لهذه الهيئة هو الإجابة الفقهية العلمية التحقيقية عن المسائل التي يتطلبها وضع العالم الحاضر، والتقدم العلمي الجديد للفرد والمجتمع الإسلامي الحديث.

ومما لا شك فيه أن ثمار وإنجازات هذه الهيئة المباركة لا تنحصر في هذا الموضوع بل سوف تتأثر وتؤثر في المراكز الفقهية الموجودة داخل البلاد.

وأعين ـ ابتداءً ـ كلّاً من حجج الإسلام وآيات الله السيد مهدي الروحاني والشيخ أحمدي الميانجي والشيخ محمد مؤمن والسيد محمود الهاشمي والسيد كاظم الحائري والسيد محمد الخامنئي والشيخ محمد إبراهيم جناتي والشيخ حسن الجواهري والشيخ محمد علي التسخيري كأعضاء في هذه الهيئة، وآمل وبتوجيهات حضرة بقية الله أرواحنا فداه أن يوفق السادة الذين تقدمت أسماؤهم والذين هم ولله الحمد تتوافر فيهم الكفاءة والنبوغ لتشكل بداية مباركة لأجل هذه الهيئة وهذا العمل.

السيد علي الخامنئي

١٣٧١/١٠/٨

▣ لا تسمح ثوابت الحوزة العلمية في أن يتصدى المبتدئون وغير الأكفاء لتدريس أية مادة علمية كانت، وإنما تخضع عملية التدريس لسيطرة قوية وقبضة محكمة تتقاسمها القدرات الذاتية للأستاذ من جهة، والتقييم الموضوعي للدرس من قبل الدارسين أنفسهم من جهة أخرى.

ويبقى عمل هذه اللجنة مرهوناً ـ بطبيعة الحال ـ بنوع العطاء العلمي الذي يمكن أن تقدمه إلى المجتمع الإسلامي، ومدى الشوط الذي يمكن أن تقطعه مع سعة المجالات العصرية القائمة، ومقدار الاهتمام الذي توليه لهذه المهمة المقدسة، وحجم الطموح الذي يمكن أن تحققه في هذا السبيل من خلال الدأب والعمل المتواصل والنتاج المثمر الملموس، وهذا ما عقد عليه الأمل وبُني عليه الطموح.

ج ـ تعميق الطرح العلمي والدعوة إلى التخصص

تتميز الثروة العلمية الإسلامية من حيث الوفرة وتعدد المضامين عن كل ثروة علمية أخرى، انطلاقاً من كون الإسلام هو الشريعة الخاتمة لكل الرسالات السماوية السابقة، والكفيل بإعطاء نظرته إلى الحياة بكل ما تحمله هذه المفردة من أبعاد وتخصصات وآفاق.

وتتفوق هذه الثروة أيضاً في مجال التغطية والإثراء بدوافع المحافظة على منابع التشريع الإسلامية الأساسية المتمثلة بالكتاب الكريم والسنة الشريفة، وتوضيح معالمهما وإبراز كوامنهما وكشف أسرارهما المترامية، ومن خلال التعبير عن المظاهر التي حفّت بالرسالة والوقائع التي رافقتها وأعقبتها، والتاريخ الذي سادت فيه هذه الأحداث بشكل عام. ولذا نرى أن علماء الإسلام قد سعوا إلى تدوين كل ما يمكن أن يساهم في تعميق هذه الثروة العلمية ويوصل عموميتها لكل شعب العلوم وتفاصيل الحياة.

والحوزة العلمية هي المصدر الأول الذي يغذّي المجتمع بكل التصورات والرؤى التي تتحكم بصنع ممارسات الواقع ومزاولاته، وتشرف على سلامة سير هذه الممارسات ارتكازاً على التراث المتدفق والثروة الغنية التي خلّفها أئمة أهل البيت عليهم السلام للأمة الإسلامية، والتي صاغت المبادئ الواضحة، والأسس المحكمة لكل انطلاقة علمية إسلامية مهما أخذت من أبعاد تجديدية وابتكارية أخرى.

▣ الحوزة العلمية هي المصدر الأول الذي يغذّي المجتمع بكل التصورات والرؤى التي تتحكم بصنع ممارسات الواقع ومزاولاته، وتشرف على سلامة سير هذه الممارسات ارتكازاً على التراث المتدفق والثروة الغنية التي خلّفها أئمة أهل البيت عليهم‌السلام للأمة الإسلامية، والتي صاغت المبادئ الواضحة، والأسس المحكمة لكل انطلاقة علمية إسلامية مهما أخذت من أبعاد تجديدية وابتكارية أخرى.

▣ إن أمر التخصص في الحوزة العلمية يعدّ من الضرورات الأساسية الملحة، وخصوصاً مع القفزات والتحولات الكبيرة التي شهدتها العلوم في مختلف مجالات الحياة مؤخراً. يقول الإمام الخامنئي: على الحوزة العلمية أن تتجه نحو التخصص.

من هذا الموقع الذي تأخذه الحوزة العلمية في تغذية المجتمع بروافد هذه الثروة، تنشأ ضرورة التخصص الذي يعني أن يقوم كل مجموعة من طلاب العلوم الدينية بتحمل جزء من هذه المسؤولية الجسمية، لكي يتم إشباع المطالب العلمية المتنوعة، وإثراء المضامين الإسلامية المترامية، فتكتمل بذلك النظرة إلى مختلف شؤون الحياة.

وعليه فإن أمر التخصص في الحوزة العلمية يعد من الضرورات الأساسية الملحة، وخصوصاً مع القفزات والتحولات الكبيرة التي شهدتها العلوم في مختلف مجالات الحياة مؤخراً.

يقول الإمام الخامنئي بهذا الصدد:

«يجب على الحوزة العلمية أن تتجه نحو التخصص».

ويعرب سماحته عن ارتياحه للخطوات الحاصلة في هذا المجال ويدعو إلى تعزيزها وتقويتها فيقول:

«لحسن الحظ هناك الآن خطوات أولية في هذا المجال، ولكن يجب بذل جهود أكثر».

كما يدعو سماحته إلى التعامل مع هذا الأمر الحيوي الهام من موقع المسؤولية وأداء الدور والتكليف، وأن يؤخذ هذا الأمر مأخذ الجد، فيقول: «يجب أن يُحمل التخصص محمل الجدية أكثر؛ لما في العلوم الإسلامية من سعة وشمول»[٣٠].

وسوف نستعرض [في الحلقات القادمة] العلوم الأساسية التي ينبغي أن تحمل طابع التخصص في كيان الحوزة العلمية بإذن الله.

الهوامش

١. محمد باقر الصدر، خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، ص ٢٣.
٢. من خطاب للإمام الخامنئي في ١٢ ربيع الأول ١٤١٢هـ.
٣. هذه الكتب الثلاثة يدرسها طلاب العلوم الدينية في الحوزة العلمية في مرحلة «السطوح»، ويتأهل الطالب بعد إتمامها للدراسات التخصصية العليا (البحث الخارج).
فالأوّل: هو كتاب «فرائد الأصول» الذي اشتهر باسم «الرسائل» للشيخ مرتضى الأنصاري المتوفى في سنة (١٢٨١) هـ. يحتوي الكتاب على خمس رسائل أصولية في القطع والظن والبراءة والاستصحاب والتعادل.
والثاني: كتاب «كفاية الأصول» للشيخ محمد كاظم الخراساني المتوفى سنة (١٣٢٩) هـ، يتألف الكتاب من جزأين أحدهما مباحث الألفاظ والآخر الأدلة العقلية.
والثالث: «المكاسب» للشيخ الأنصاري في الفقه، يحتوي على ثلاثة مباحث وهي المكاسب المحرّمة والبيع والخيارات.
٤. محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول، قم، ١٤٠٨هـ، ص ١١.
٥. محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص ٢٥.
٦. محمد حسين فضل الله، مجلة التوحيد، العدد ٦٠، ص ٣٢.
٧. محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص ٨ـ٩.
٨. محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص ٩.
٩. المقصود به الشيخ مرتضى الأنصارى (١٢٨١ هـ. مؤلف كتابي (المكاسب) و (الرسائل).
١٠. الإمام الخامنئي، الخطاب السابق.
١١. روح الله الخميني، رسالة الاجتهاد والتقليد، ص ٥.
١٢. زين الدين العاملي، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، قم ١٣٩٦هـ، ج ٣، ص ٦٢ـ٦٦.
١٣. محسن الأمين العاملي، معادن الجواهر ونزهة الخواطر في علوم الأوائل والأواخر، ص ٣٦ و ٣٧.
١٤. محسن الأمين العاملي، المصدر السابق ص ٣٣.
١٥. الإمام الخامنئي، الخطاب السابق.
١٦. محمد رضا المظفر، المنطق، قم، ١٤٠٨هـ، ج ٢، ص ١٧٠.
١٧. روح الله الخميني، الرسائل، الاجتهاد والتقليد، ص ٩٧.
١٨. محمد جواد مغنية، فقه الإمام جعفر الصادق، قم، ج ١، ص ٥.
١٩. محمد جواد مغنية، أصول الفقه في ثوبه الجديد، بيروت ١٩٧٥م، ص ٧.
٢٠. مرتضى المطهري، مجلة (حوزة) بالفارسية، العدد ١، محرم ١٤٠٤هـ، ص ١٩ – ٢٠.
٢١. مرتضى المطهري، المصدر السابق، ص ٢١.
٢٢. سليم الحسني، المعالم الجديدة للمرجعية الدينية، طهران، ١٩٩٣م، ص ١٠٥ عن حديث مع السيد فضل الله في ١٨ شباط ١٩٩٣.
٢٣. الإمام الخامنئي، الخطاب السابق.
٢٤. الإمام الخامنئي، الخطاب السابق.
٢٥. الإمام الخامنئي، الخطاب السابق.
٢٦. الإمام الخامنئي، الخطاب السابق.
٢٧. الإمام الخامنئي الخطاب السابق.
٢٨. الإمام الخامنئي، الخطاب السابق.
٢٩. جعفر الخليلي، هكذا عرفتهم، ج ٢، ص ١٧ – ١٨.
٣٠. الامام الخامنئي، الخطاب السابق.